

## السياسات الاستثمارية لقطاع التأمين في التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة

دكتور سعد السعدي الرازي  
جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة :

ترتكز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع جوانبها على قطاع التأمين ، ويتوقف تحقيق الطموحات التنموية المنشودة على وجود قطاع تأمين قوي وقادر على موازنة ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية متفاعلاً مع مراحل نموه .

ويقدم قطاع التأمين مزيجاً مناسباً وموازياً في الجاهين أساسيين :

أولاً : الحماية التأمينية

يستهدف قطاع التأمين تقديم الحماية التأمينية من المخاطر التي تتعرض لها عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشقيها المادي والبشري . وبدورها - الحماية التأمينية - يصعب أن تقوم القطاعات الأخرى بدورها بالكفاءة المأمولة ، بل قد تتوقف عجلة تقدمها تماماً وتتعرض في سيرها مما يؤثر سلباً على مقوماتها وأدائها . وقد يؤدي القصور في توفير الحماية التأمينية بالأسلوب المناسب إلى تفاقم مشاكل التنمية الاقتصادية والحد من فاعليتها<sup>(١)</sup> .

ومن ثم فإن التخطيط العلمي الصحيح للتنمية الاقتصادية لا بد أن يبدأ في الجاهين متلازمين كلاهما يعتبر ركيزة يستند عليها الآخر ، وأعني بذلك أن بصاحب التفكير والتخطيط والتنفيذ للمشروعات الاقتصادية بكافة أنواعها تفكيراً مائلاً وتخطيطاً دقيقاً لقيام صناعة تأمينية فاعلة وقادرة على تقديم الحماية من المخاطر التي تتعرض لها عوامل التنمية .

مؤشرات الحماية التأمينية :

أ - مبالغ التأمين Insurance Value : يمكن اعتبار مبالغ التأمين مؤشراً لدى الحماية التأمينية التي تتطلبها عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعياراً لكفاءة قطاع التأمين في ذات المجال .

ب - التويضات المدفوعة Claims Paid : تعتبر مبالغ التعويضات المدفوعة مؤشراً لحجم المخاطر التي تحققت بالفعل والتي تدخل في إطار الحماية التأمينية ، وطبيعة الحال فإن هذه المخاطر ما هي

إلا جزء من المخاطر التي تتعرض لها عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهناك جزء آخر إما أنه تحقق وترتبت عليه خسائر دون أن يدخل في إطار الحماية التأمينية لسبب أو لآخر وإما أنه لم يتحقق بعد ولكنه محتمل الحدوث<sup>(٢)</sup> . ويتوقف قياس نسبة أي من الجزئين على معايير أخرى تخرج عن إطار هذا البحث .

وعموماً فإن العنصرين المشار إليهما - مبالغ التأمين والتعويضات المدفوعة - يمكن أن يوضحا أهمية الحماية التأمينية بدولة الإمارات العربية المتحدة ، كما يبينها الجدول التالي :

جدول (١)

بيان بقيمة مبالغ التأمين والتعويضات المدفوعة  
في سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة  
في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٨ \*

( القيمة بالمليون درهم )

بيان السنة	تأمينات الحياة		التأمينات العامة		الإجمالي	
	مبالغ التأمين المدفوعة	٦١	مبالغ التأمين المدفوعة	٤٧١٤	مبالغ التأمين المدفوعة	٤٧٧٥
١٩٨٢	١٣٨٨	٦١	٨٧٥٦٣	٤٧١٤	٨٨٩٥١	٤٧٧٥
١٩٨٣	١٩٤١	١١٧	٢٠٠٤١٩	٤٣٥٥	٢٠٢٣٦٠	٤٤٧٢
١٩٨٤	٤٥٤٨	١٧٨	٦٧٦٦٥	٣٢٧٢٣	٧٢٢١٣	٣٤٥١
١٩٨٥	١٦٨٩٣	١٩٨	٨٢٠٦٤	٣٦٨٠٦	١٢٨٩٥٧	٣٨٨٤
١٩٨٦	٦٤١٤	٢٧٦	٨٩٧٨٣	٣٨٠٠١	٩٦١٩٧	٤٠٧٧
١٩٨٧	١٣٢٦٩	٤٢٩	١٣٨٣٧١	٣٣٠٠٠	١٥١٦٤٠	٣٧٢٩
١٩٨٨	١٧٤٤٩	٤١٤	١٣٤٨٧٨	٤٨٤١١	١٥٢٣٢٧	٥٢٥٥

\* المصدر : (٢)

ومن بيانات الجدول السابق يمكن الوصول إلى مجموعة مؤشرات تبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع التأمين ودوره في تقديم الحماية التأمينية ، والذي يمكن اعتباره بمثابة الاستثمارات غير المنظورة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أ - بلغ المتوسط الحسابي لمقدار الحماية التأمينية ١٢٧٥٢ مليار درهم سنوياً خلال فترة الدراسة بانحراف معياري ٤١٩٧ مليار درهم ، وقد بلغ حدها الأدنى ٧٢٠٢ مليار درهم عام ١٩٨٤ وحدها الأقصى ٢٠٢٤ مليار درهم عام ١٩٨٣ .

ب - بلغ المتوسط الحسابي للتعرضات المدفوعة Claims Paid في سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة ٤٢٣٥ مليون درهماً خلال الفترة المشار إليها بانحراف معياري ٥٨٦٦ مليون درهماً . وقد بلغ الحد الأدنى للتعرضات المدفوعة ٢٤٥٦ مليون درهماً عام ١٩٨٤ وحدها الأقصى ٥٢٥٥ مليون درهماً عام ١٩٨٨ .

ج - يتزايد الطلب على الحماية التأمينية في مجال التأمينات العامة General Insurance مقارنة بتأمينات الحياة Life Insurance . في سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة ومعزى ذلك إلى عدة عوامل منها :

ج/١ - إن الزيادة في التنمية الاقتصادية تفوق درجة نمو الوعي التأميني في مجال تأمينات الحياة .

ج/٢ - تواجه تأمينات الحياة مشاكل متعددة مردها في غالبية الأحوال ترجع إلى ظروف اجتماعية واقتصادية وعقائدية أدت إلى الاتجاهات السلبية للعملاء تجاه تأمينات الحياة<sup>(٤)</sup> . مما كان له أثره الواضح في زيادة التأمينات العامة وتنامي الطلب عليها . وتراجع تأمينات الحياة وانخفاضها مقارنة بالتأمينات العامة . وإن كانت المؤشرات العامة توضح إمكانية التغلب على هذه المعوقات إذا استخدمت الأساليب العلمية اللازمة لذلك<sup>(٥)</sup> .

ج/٣ - يتحمل قطاع التأمين مسئولية تقصيرية عن سياساته الانتاجية والتسويقية إزاء تأمينات الحياة واتخاذ موقف سلبي تجاه الانتقادات غير الموضوعية لهذه الصناعة ، مما أدى إلى ضمور الوعي التأميني واتخاذ الكثيرين موقف الحذر من طلب الحماية الضرورية تحوفاً من الوقوع في دائرة التشكيك أو الريبة ، ومن ثم فإن هيئات التأمين عموماً وهيئات الإشراف والرقابة في الدولة تقع على عاتقها عبء التصدي لهذه المعوقات بالأساليب العلمية اللازمة أملاً في الاستفادة من كثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بنمو وتزايد تأمينات الحياة<sup>(٦)</sup> .

#### ثانياً : التمويل والاستثمار

يعتبر قطاع التأمين من أهم مصادر التمويل بما يتكون لديه من أموال ذات مصادر متعددة ترجع في غالبيتها إلى تدفقات الأقساط Premiums وتراكم الاحتياطيات Reserves بجانب ما يتطلبه الالتزام القانوني لهيئات التأمين كشرط لممارسة النشاط من ودائع ثابتة<sup>(٧)</sup> .

ويشهد قطاع التأمين بدور مزدوج الأداء، والفاعلية في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فحيث تركز قطاعات التمويل الأخرى على الاستثمارات قصيرة الأجل نجد أن السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين تهتم بالاستثمارات طويلة الأجل والتي تعتبر أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية بجانب تنوع قنوات الاستثمارات التي يمكن تمويلها، في حين يصعب ذلك على قطاعات أخرى<sup>(٨)</sup>، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٢)

بيان استثمارات قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة

للفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧\*

( القيمة بالآلاف درهم )

بيان	أسهم وسندات	عقارات	قروض	ودائع	أخرى	الإجمالي						
السنة	قيمة نسبة	قيمة نسبة	قيمة نسبة	قيمة نسبة	قيمة نسبة	قيمة نسبة						
	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)						
	%	%	%	%	%	%						
١٩٨٣	٢٢٣٣٥٤	٢٣,٦	٥٩٨٢٥	٦,٣	١٧٩٥٢	١,٩	٦٦٢٥٥٧	٦٤,٧	٣٣٧٢٤	٣,٥	٩٤٧٤١٢	١٠٠
١٩٨٤	٢١٧٥١٤	١٧,٦	٥٧٩٢٣	٤,٧	٢١٩٧٢	١,٨	٨٩٨٠٧٤	٧٢,٦	٤١٧٧٨	٣,٣	١٢٣٧٢٦١	١٠٠
١٩٨٥	٢١٣٢٠٣	١٤,٩	٦٨٢٣١	٤,٨	٢٧٠٨٥	١,٩	١٠٥٨٧٥٠	٧٤,٠	٦٢٥٣٨	٤,٤	١٤٢٩٨٠٧	١٠٠
١٩٨٦	٢٢٠٧٤٦	١٤,٥	٩٣٦٦٥	٦,٢	٣٠٧٦٥	٢,٠	١١٧٤٥٧٧	٧٧,٣	-	-	١٥١٩٧٥٣	١٠٠
١٩٨٧	٢٨٥٩٩٨	١٧,٢	٢٢٢١٥	١,٣	٣٠١٨٤	١,٨	١٢٢٨١٧١	٧٣,٧	-	-	١٦٦٦٤٦٨	١٠٠

\* المصدر : (٩)

ويتضح من بيانات الجدول السابق :

- أ - زيادة الاستثمارات بصفة عامة على مستوى قطاع التأمين مما يشير إلى أهمية هذا القطاع في مجال التمويل والاستثمار .
- ب - تزايد الاستثمارات في قنوات الاستثمار المتنوعة والموضحة بالجدول من سنة إلى أخرى ، وزيادة نسبتها إلى الإجمالي أيضا .
- ج - دعم قطاع التأمين لتحقيق خطة التنمية الاقتصادية بتمويله لعديد من القطاعات الأخرى إما عن طريق الأسهم والسندات أو العقارات أو منح القروض أو زيادة حجم الودائع بالأجهزة المصرفية .

مشكلة البحث :

تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية مشكلة التمويل وتوافر رأس المال اللازم

(١) يقصد بها نسبة إلى الإجمالي خلال نفس السنة .

لعملية التنمية ، فإذا ما تسر ذلك بطريقة أو بأخرى تفاجأ بمشكلة موازية على نفس الدرجة من الأهمية وهي كيفية الحفاظ على هذه الأموال من المخاطر التي تتعرض لها وكيفية توجيهها بما يتلائم وتحقق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية .

وتواجه الإدارة في قطاع التأمين بمشكلة مركبة التكوين معقدة المتغيرات متعددة الأبعاد يتطلب التفاعل معها الإجابة عن تساؤلات متشعبة : كيف يمكن إدارة مخاطر التنمية الاقتصادية وبالأسلوب العلمي المناسب ، وملاحقة التطورات التقنية السريعة الإيقاع ، وكيف يمكن اكتشاف وتحليل المخاطر Risk Analysis التي تلازم هذه التطورات والتعامل معها والتي لم تكن معروفة في ذات المجال (١٠) .

وفي إطار ملاحظتها لتطورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الاكتتاب لإدارة ما يترتب عليها من مخاطر وتجميع الأقساط التي تتلام ودرجة الخطورة Degree of Risk تواجه بمشكلة أخرى فكيف يمكنها وضع السياسة الاستثمارية الملائمة في إطار الالتزام القانوني وترشيد قرارات المفاضلة بين هذه الفترات لاستثمار ما يزيد عن الحد الأدنى لهذا الالتزام .

وتزداد المشكلة تعقيداً في اتخاذ قرارات استثمار التراكمات الزائدة عن الحد الأدنى بما يحقق لهيئات التأمين أكبر ربحية ممكنة Maximization of Profit وما يؤدي إلى زيادة قدرتها المالية وتأكيد ضمان قدرتها التأمينية تجاه حملة الوثائق .

وتأسيساً على ذلك فإن مشكلة البحث تتلخص في كيفية ترشيد وإدارة استثمار أموال هيئات التأمين بأسلوب علمي يجنبها المخاطر التي يزيد تحققها إلى هزات عكسية يمكن أن تؤثر سلباً على نتائج أعمال التأمين وبالتالي يمتد - الأثر السلبي - إلى الاضرار بحقوق حملة الوثائق ، الأمر الذي يفقدها الثقة في هيئات التأمين ، وهي أهم عناصر مقوماتها وقد يزيد إلى توقفها عن ممارسة النشاط الأساسي لها .

ومن ثم فإن ترشيد سياسات الاستثمار في هيئات التأمين يحتاج إلى حصانة وعناية لا تتوقف عند اتخاذ القرارات بل تتعدى ذلك لتحظى باهتمامات جهات أخرى متعددة كهيئات الإشراف والرقابة وحملة الوثائق وأصحاب رؤوس الأموال .

وغير خاف أن صناعة التأمين بما لها من طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي يترتب عليها صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات محددة ودرجة دقة معينة تجعلها تعمل في حقل أعمال متشابك التعقيدات مما يوجب على الإدارة تكثيف الجهد بحثاً عن أساليب علمية وتطويرها عملياً لترشيد القرارات الاستثمارية .

## أهمية البحث :

إن اختلاف صناعات التأمين وبحكم طبيعتها يوجب ضرورة الإشراف والرقابة  
Government Supervision على جميع نشاطاتها وعلاقتها باعتبار أن ما يتكون لديها من

أموال إنما هو في حقيقة الأمر حقوقاً لحملة الوثائق أو ضمانات لحقوقهم تجاه هيئات التأمين (١١١) .

ويترتب على الحقيقة المشار إليها خضوع استثمارات هيئات التأمين لتوجيهات والتزامات قانونية  
محددة بحيث لا تترك هذه الأموال حرية التصرف في اختيار قنوات استثمار وفقاً لطبيعة السوق أو ظروف  
العائد ويزيد الربحية مما يترتبها في مخاطر غير مأمونة المراقب .

ويأتي تحديد الالتزام القانوني في صورة توزيع نسبي للحد الأدنى لثروة وقنوات الاستثمار تاركاً ما  
يزيد عن هذا الحد الأدنى للقرارات الإدارية وقدرتها على المفاضلة وفقاً للتوازن المتعارف عليها والأسس  
المعمول بها من عناصر الربحية والسبولة والمخاطرة .

وتلجأ شركات التأمين إلى أساليب التحليل المالي وفقاً للقواعد المحاسبية باستخدام النسب المالية  
كأساس لتوجيه الاستثمارات ؛ وتبدأ عملية المخاطرة في هذه المرحلة التي يترتب عليها اتخاذ القرارات  
تنفيلاً للالتزام القانوني وبأسلوب لا ينطرق إلى ما يزيد عن الحد الأدنى مما يؤدي إلى ضياع ربحية الفرصة  
الهدية لقرارات الاستثمار .

ويمكن القول أن أهمية الدراسة في هذا البحث ترجع - بصفة أساسية - إلى تقديم مجموعة من  
المزشرات الكمية Quantitative Methods والنماذج الرياضية Mathematical Models  
تهتم فرصة استخدامها واختيار صلاحيتها للتطبيق إمكانية إتاحة حقيقة لترشيد قرارات وسياسات استثمار  
أموال هيئات التأمين بما يعبر بالتنوع على هذه الهيئات وفي إطار الالتزام القانوني وزيادة فاعلية قدرتها  
المالية .

## الهدف من البحث :

تهدف الدراسة في هذا البحث إلى تحليل استثمارات قطاع التأمين بالتطبيق على دولة الإمارات  
العربية المتحدة ، وصولاً إلى إمكانية ترشيد قرارات وسياسات الاستثمار باستخدام النماذج الإحصائية  
والتحليل الرياضي ، بما يمكن أن يؤدي إلى إتاحة فاعلة لأطراف متعددة ذات اهتمام بهذا القطاع ، وبما يمكن

أن يحقق إسهاماً فعالاً في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتهدف الدراسة إلى تطوير النماذج المقترحة لتحقيق نتائج ايجابية ذات أبعاد متعددة :

- أ - المفاضلة بين قنوات الاستثمار وترشيدهم القرارات في ذات المجال ، والتنبيؤ - بدرجة دقة إحصائية معبنة - بالعائد الممكن تحقيقه ومن ثم تخفيض الانحرافات السالبة إلى أقل حد ممكن .
- ب - تحقيق المرونة في اتخاذ قرارات وسياسات الاستثمار في إطار الالتزام القانوني وتفضيل البديل الذي يحقق أكبر ربح ممكن مع توافر الضمانات المتعارف عليها في ذات المجال .
- ج - تخفيض درجة المخاطرة التي تتعرض لها أموال هيئات التأمين والتي يمكن أن ترجع في غالبيتها إلى ظروف اقتصادية محلية أو عالمية ذات تأثير عكسي على العائد المنتظر تحقيقه .

ومحقيقاً للهدف من الدراسة سوف يعتمد الباحث على تطبيق النماذج الاحصائية Statistical Models ومنها نموذج الخطورة خطورة Stepwise Model والنموذج الكامل Full Model ثم نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression ونموذج الانحدار المتعدد Multi Regression ومعامل الارتباط المتعدد Multiple Correlation بالإضافة إلى اختبار هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل منها ودرجات الحرية الملائمة .

حدود البحث :

- تنقسم الدراسة في هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :
- المبحث الأول : فاعلية السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين في التنمية الاقتصادية .
  - المبحث الثاني : استخدام المؤشرات الإحصائية في تحليل السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين .
  - المبحث الثالث : النتائج والتوصيات .

## المبحث الأول

### فاعلية السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين

### في التنمية الاقتصادية

١/١ المناخ الاقتصادي :

يتفاعل قطاع التأمين مع التنمية الاقتصادية مراكباً لتطوراتها ، مستهدفاً تحقيق حماية فعالة من المخاطر التي تتعرض لها بجانب ما يقدمه من استثمارات تمثل جانباً أساسياً من الهيكل التمويلي لقطاعات

أن يحقق إسهاماً فعالاً في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتهدف الدراسة إلى تطوير النماذج المقترحة لتحقيق نتائج إيجابية ذات أبعاد متعددة :

- أ - المفاضلة بين قنوات الاستثمار وترشيدهم القرارات في ذات المجال ، والتنبؤ - بدرجة دقة إحصائية معينة - بالعائد الممكن تحقيقه ومن ثم تخفيض الانحرافات السالبة إلى أقل حد ممكن .
- ب - تحقيق المرونة في اتخاذ قرارات وسياسات الاستثمار في إطار الالتزام القانوني وتفضيل البديل الذي يحقق أكبر ربح ممكن مع توافر الضمانات المتعارف عليها في ذات المجال .
- ج - تخفيض درجة المخاطرة التي تتعرض لها أموال هيئات التأمين والتي يمكن أن ترجع في غالبيتها إلى ظروف اقتصادية محلية أو عالمية ذات تأثير عكسي على العائد المنتظر تحقيقه .

ومحققاً للهدف من الدراسة سرف يعتمد الباحث على تطبيق النماذج الاحصائية Statistical Models ومنها نموذج الخطورة الخطورة Stepwise Model والنموذج الكامل Full Model ثم نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression ونموذج الانحدار المتعدد Multi Regression ومعامل الارتباط المتعدد Multiple Correclation الإضافة إلى اختيار هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل منها ودرجات الحرية الملائمة .

حدود البحث :

- تقسم الدراسة في هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :
- المبحث الأول : فاعلية السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين في التنمية الاقتصادية .
  - المبحث الثاني : استخدام المؤشرات الإحصائية في تحليل السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين .
  - المبحث الثالث : النتائج والتوصيات .

## المبحث الأول

### فاعلية السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين في التنمية الاقتصادية

١/١ المناخ الاقتصادي :

يتفاعل قطاع التأمين مع التنمية الاقتصادية مواكباً لتطوراتها ، مستهدفاً تحقيق حماية فعالة من المخاطر التي تتعرض لها بجانب ما يقدمه من استثمارات ثقل جانب أساسيا من الهيكل التمويلي لمتطلبات



القطاعات الاقتصادية (١٢)

ولقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملموساً في التنمية الاقتصادية منذ منتصف السبعينات كان من أبرز نتائجها نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩٦٢٥ مليون درهماً عام ١٩٧٥ إلى ٨٩١٨٤ مليون درهماً عام ١٩٨٨ . وخلال هذه الفترة ظهر الاهتمام بالتنمية الصناعية لتقوم - بجانب القطاعات الاقتصادية الأخرى - بدور هام في تنويع مصادر الدخل (١٣) .

٢/١ تكوين رأس المال :

يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث يسهم في قيام مشروعات البنية الأساسية للتنمية . غير أنه يتأثر بكثير من العوامل - المحلية والإقليمية والعالمية - التي يمكن أن تؤدي إلى انكماشه والحد من فاعليته للتقدم نحو الطموحات المأمولة . الأمر الذي يمكن أن يعرقل خطى التنمية الاقتصادية ويعوق حركتها وتقدمها (١٤) . وبما يلي بيان بتكوين رأس المال الثابت بدولة الإمارات العربية المتحدة .

جدول رقم (٣)

بيان إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات

الاقتصادية والصناعة التحويلية بدولة الإمارات العربية المتحدة \*

( القيمة بالمليون درهم )

بيان	الصناعات التحويلية		القطاعات الأخرى		الإجمالي	
	قيمة	معدل الزيادة	قيمة	معدل الزيادة	قيمة	معدل الزيادة
١٩٧٥	٢٣٥٦	١٠٠	٩٧٠٢	١٠٠	١٢٠٥٩	١٠٠
١٩٧٦	٢٠٠٠	(١٥ر١)	١٤٥٨٥	٥٠ر٣	١٦٥٨٥	٢٧ر٥
١٩٧٧	٢٠٣٤	٥١ر٧	١٩٦٥٢	٢٤ر٧	٢٢٦٨٦	٢٦ر٨
١٩٧٨	٥٨٠٩	٩١ر٥	١٩٩٧٠	١ر٦	٢٥٧٧٩	١٣ر٦
١٩٧٩	١٠٧١٢	٨٤ر٤	١٧٧٣٠	(١١ر٢)	٢٨٤٤٢	١٠ر٢
١٩٨٠	٩٩٨٣	(٦ر٨)	٢٠١٧٢	١٣ر٨	٣٠١٥٥	٦ر٠
١٩٨١	١١٨٥٥	١٨ر٨	١٨٧٨٨	(٦ر٩)	٣٠٦٤٣	٢ر٤
١٩٨٢	١٢٨٠٠	٨ر٠	١٨٨٨٣	٠ر٥	٣١٦٨٣	٣ر٤
١٩٨٣	٧٦٣٣	(٤٠ر٤)	٢٤٠٣٥	٢٧ر٣	٣١٦٦٨	(٠ر٠٥)
١٩٨٤	٦٩٧٠	(٨ر٧)	٢٢١٥٣	(٧ر٨)	٢٩١٢٣	(٨ر٠)
١٩٨٥	٥٧٠٠	(١٨ر٢)	١٨٧٥٨	(١٦ر١)	٢٤٤٥٨	(١٦ر٠)
١٩٨٦	٤٧٨٥	(١٦ر١)	١٨٥٨٧	(٠ر٩)	٢٢٣٧٢	(٨ر٥)
١٩٨٧	٢٧٧٠	(٤٢ر١)	١٧٥٣٦	(٥ر٧)	٢٠٣٠٦	(٩ر٢)
١٩٨٨	٣١٥٠	١٣ر٧	١٧٩٦١	٢ر٤	٢١١١١	٤ر٠

ويكون استخلاص مجموعة مؤشرات من البيانات التي يتضمنها الجدول السابق :

١/٢/١ تراجع مؤسس الأموال المستثمرة في القطاعات الاقتصادية بصفة عامة . فبعد أن تزايدت رؤوس

الأموال خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات اتجهت إلى الانكماش التدريجي

حتى أوخر الثمانينات .

٢/٢/١ تظهر عوامل الانكماش ذات الأثر السلبي على الاستثمار في الصناعة بدرجة أكبر منها في

القطاعات الاقتصادية الأخرى . الأمر الذي يمكن أن يحدث مزة عكسية على التنمية الصناعية .

ويكون أن يند إلى قطاعات أخرى وخاصة قطاع التأمين .

٣/٢/١ يزيد تراجع رؤوس الأموال المستثمرة إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني عموماً . وقد تأثر

النتائج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لذلك كما يتضح من الجدول التالي :

جدول (٤)

النتائج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة

بالأسعار الجارية \*

( القيمة بالمليون درهم )

السنة	الصناعات التحويلية		القطاعات الأخرى		إجمالي الناتج المحلي	
	القيمة	معدل الزيادة	القيمة	معدل الزيادة	القيمة	معدل الزيادة
		%		%		%
١٩٧٥	٣٦٩	-	٣٩٢٦٦	-	٣٩٦٣٥	-
١٩٧٦	٥٩٢	٦٠٧	٥٠٩١٤	٢٩٧	٥١٥٠٧	٣٠
١٩٧٧	١٨٥٢	٢١٢,٥	٦٢٠٤٢	٢١,٩	٦٢٨٩٥	٢٤,١
١٩٧٨	٢١٩٧	١٨,٦	٥٩٠٧٣	(٤,٨)	٦١٢٧٠	(٤,١)
١٩٧٩	٢٥٢٤	١٥,٢	٧٨٢٦٣	٢٢,٥	٨٠٧٩٧	٣١,٩
١٩٨٠	٤١٩١	٦٥,٤	١٠٧٣٣٩	٢٧,١	١١١٤٧٠	٢٨
١٩٨١	٨٠٧٧	٩٢,٧	١١٥٩٧٧	٨,١	١٢٤٠٥٤	١١,٢
١٩٨٢	٩٤٢٦	١٦,٧	١٠٦٢١٨	(٨,٤)	١١٥٦٥٤	(٦,٨)
١٩٨٣	٩٥٨٤	١,٧	٩٥٩٢٠	(٩,٧)	١٠٥٥٠٤	(٨,٨)
١٩٨٤	٩٧١١	١,٨	٩٤٧٨٢	(١,٢)	١٠٤٥٤٣	(٠,٩)
١٩٨٥	٩٢٥٥	(٥,٢)	٩٢٧٣٥	(٢,٢)	١٠١٩٩٠	(٢,٤)
١٩٨٦	٧١٧٢	(٢٢,٥)	٧٤٦٦٠	(١٩,٥)	٨١٨٣٢	(١٩,٨)
١٩٨٧	٨١٥١	١٢,٧	٨١٠٦٧	٩,٥	٨٩٢١٨	٩,٠
١٩٨٨	٨١٨٨	٥,٠	٨٠٩٩٦	(٠,١)	٨٩١٨٤	(٠,٤)

يتضح من بيانات الجدولين الثالث والرابع وجود ارتباط طردي موجب بين حجم الأموال المستثمرة

ومتدار الناتج المحلي الإجمالي يصل في مجمله إلى ٨٢٫٤٩٢٪ . ويمكن تحديد الانحدار الخطي لرأس المال

المستثمر والناتج المحلي في الصناعة التحويلية والقطاعات الاقتصادية الأخرى :

$$س٤ = ٣٦ . س١ + ٤٢٩٧٩٤ \quad (١)$$

$$س٥ = ١٠ . س٢ + ٨٩٥٧٤٧ \quad (٢)$$

$$س٦ = ١٩ . س٣ + ٧٩٢٢٣٤ \quad (٣)$$

حيث :

$$س١ = رؤوس الأموال في الصناعة التحويلية . .$$

$$س٢ = رؤوس الأموال في القطاعات الاقتصادية الأخرى .$$

$$س٣ = إجمالي رؤوس الأموال = س١ + س٢$$

$$س٤ = الناتج المحلي من الصناعة التحويلية .$$

$$س٥ = الناتج المحلي من القطاعات الاقتصادية الأخرى .$$

$$س٦ = الناتج المحلي الإجمالي = س٤ + س٥$$

وقد اتضح للباحث من اختبار نتائج الدوال السابقة نشئت القيم في الصناعة بدرجة أكثر منها في

القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعموماً يمكن استنتاج مجموعة من المؤشرات :

٤/٢/١ . يؤدي انكماش رأس المال المستثمر إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من شكل

الدوال البيانية ١ ، ٢ .

٥/٢/١ إن الاستثمارات قصيرة الأجل تستفيد من المرونة النسبية لتحويل رأس المال بأقل خسارة ممكنة

في حين يصعب ذلك على مصادر التمويل الطويل الأجل ومنها قطاع التأمين . وبصفة خاصة أموال

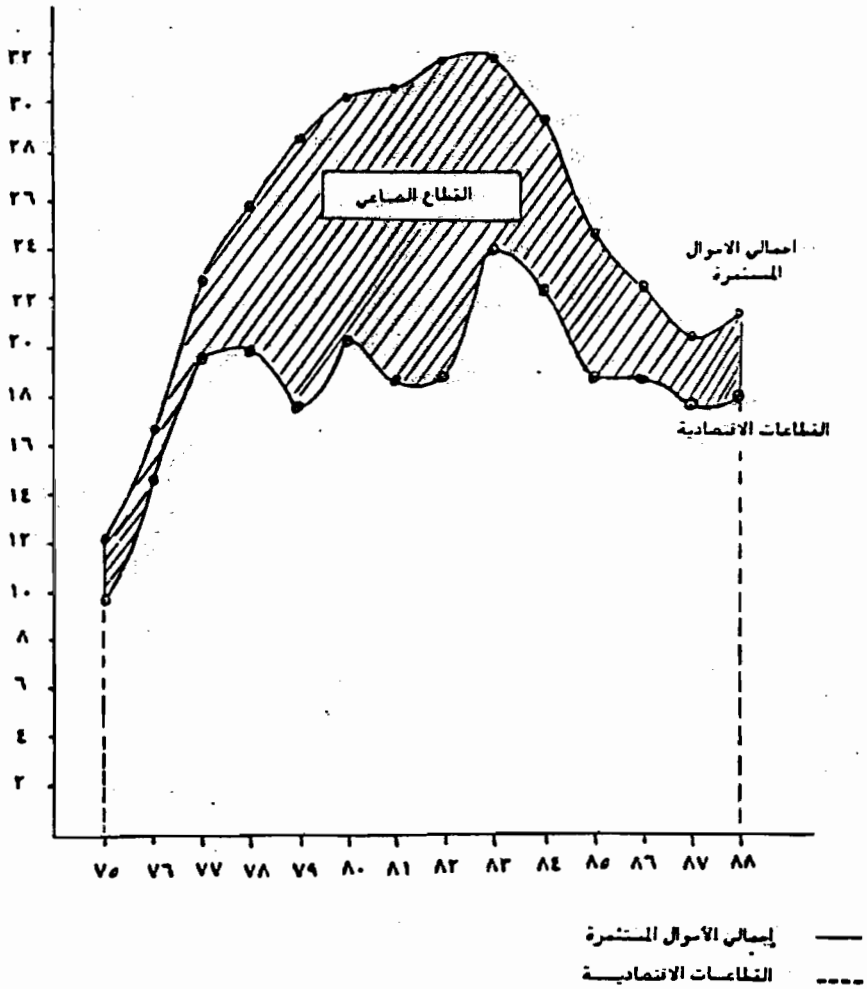
تأمينات الحياة (١٥)

٦/٢/١ إن التراجع السلبي للعوامل الاقتصادية يؤدي إلى نتائج عكسية على قطاع التأمين من عدة

نواحي :

شكل رقم (١)

القيمة بالمليار درهم

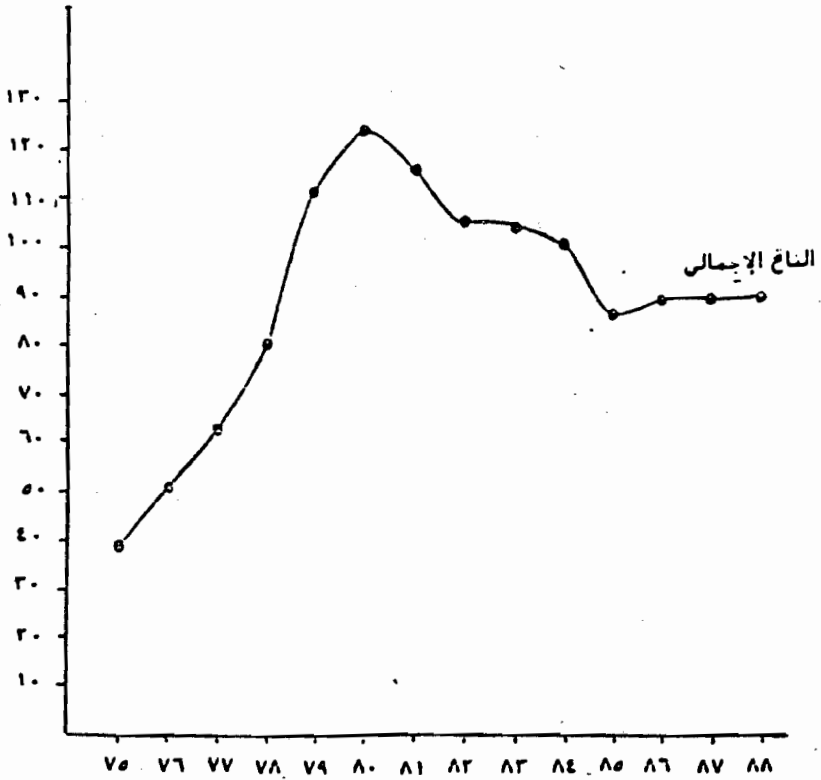


شكل يبين توزيع رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية

جدولة الإمارات العربية المتحدة

شكل رقم (٣)

النتاج المحلي بالمليار درهم



شكل يبين توزيع الناتج المحلي الاجمالي بمولدة الإمارات العربية المتحدة  
في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٨

١/٦/٢/٨ انخفاض القيمة الحقيقية لاستثمارات أموال قطاع التأمين طويلة الأجل مما يعرض هيئات التأمين إلى مخاطر اقتصادية يمكن أن تلحق الضرر بحملة الوثائق في المدى الطويل .

٢/٦/٢/٨ تنقل قرص الاستثمار المحلية أمام هيئات التأمين مما يضطرها إلى استثمار ما يزيد عن الالتزام القانوني في نفس قنوات الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها هيئات التأمين الوطنية .

٣/٦/٢/٨ يؤدي التراجع الاقتصادي المشار إليه إلى ارتفاع درجة المخاطرة التي تتعرض لها هيئات التأمين وصعوبة ترشيد القرارات الإدارية في مجالي الاكتتاب والاستثمار ، الأمر الذي يمكن أن يفقد الثقة في الاستثمارات المحلية واتجاه رؤوس الأموال إلى الخارج .

٤/٦/٢/٨ يمكن أن تتأثر تدفقات الأقساط والتي تعتبر من أهم الموارد المالية لهيئات التأمين بجانب زيادة الضغوط الخارجية لهيئات إعادة التأمين Reinsurance Organizations على الشركات الوطنية الأمر الذي يحتم عليها - الشركات الوطنية - قبول شروط اتفاقيات Reinsurance Treaties تكون لغير صالحها في غالبية الأحوال (١١٦) .

٥/٦/٢/٨ يؤدي الوضع الاقتصادي السابق وانخفاض فرص الاستثمار المحلي إلى نقص الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية ومن ثم زيادة تأثير أموال هيئات التأمين بالعوامل الاقتصادية للأسواق الخارجية .

٦/٦/٢/٨ يؤدي انكماش المشروعات الاقتصادية إلى زيادة درجة الخطورة التي تتعرض لها ويفترب تصنيفها في إطار المخاطر الرديئة Adverse Selection والتي كانت كامنة في القطاع الصناعي ، الأمر الذي يترتب عليه صعوبة اكتشاف وتحليل المخاطر وضعف فرصة الانتقال السليم Selection of Risks ونفا للقواعد المتعارف عليها في علوم التأمين ، وبالتالي ضياع فرصة الحصول على المقابل الملائم لتغطية المخاطر وزيادة العوامل السلبية الضاغطة على القرارات التأمينية (١١٧) .

#### ٣/٨ الإطار القانوني لاستثمارات هيئات التأمين :

١/٣/٨ العوامل المؤثرة : يتأثر قطاع التأمين بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يمكن أن تنعكس آثارها السلبية على حقوق حملة الوثائق . ومن ثم اتجهت جميع الدول - مع اختلاف النظم الاقتصادية - إلى وضع القواعد المنظمة لقطاع التأمين في سياق من الضوابط تختلف درجة مرونتها (١١٨) حسب كثافة ومقدار التدخل في أعمال التأمين وفقا للنظام الاقتصادي العام .

٧/٣/٨ الصناعة الوطنية : ومنذ بدأت التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة وزحف هيئات التأمين الأجنبية على السوق المحلية ، بذلت الدولة جهودها لقيام صناعة تأمين وطنية ودعمها ومساندتها مستهدفة حماية رؤوس الأموال الوطنية من التسرب (١٩).

٣/٣/٨ المنافسة : غير أن هذه الهيئات الوطنية - الوليدة - كانت تعمل في حقل أعمال شائك التعقيدات أمام المنافسة الضاربة مع شركات أجنبية لها من الإمكانيات والخبرات ما يصعب توفيره للشركات الوطنية بجانب ما تتعرض له من ضغوط خارجية تمارسها هيئات إعادة التأمين العالمية (٢٠).

٤/٣/٨ الضوابط القانونية : أمام هذه العوامل - وغيرها - وحتى تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها المستهدفة ولكي تقوم صناعة التأمين بالدور الذي ينبغي لها في تغطية المخاطر والتمويل والاستثمار كان حتمياً صدور التشريعات المنظمة لإطار التعامل والممارسة مع الحفاظ على حقوق الأطراف المتعاقدة.

١/٤/٣/٨ القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ :

بصدور القانون الاتحادي رقم (٩) في مارس ١٩٨٤ ولاتحته التنفيذية في يولييه ١٩٨٤ تمحدد الإطار القانوني لإنشاء شركات التأمين وممارسة النشاط من حيث شكل الهيئات ورأس المال ونوع التأمين واختصاصات هيئات الرقابة .

٥/٣/٨ المجال التمويلي :

بينهم قطاع التأمين بدور هام في التمويل والاستثمار ، وينفرد عن غيره من قطاعات التمويل بإمكانية الدخول في استثمارات طويلة الأجل يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية (٢١).

وقد اهتم المشرع بتنظيم هذه الأموال في شكل ودائع ثابتة في صورة نقدية أو بدائل كالأسهم والسندات ويعتبر تواجدها واستمراريتها وعدم التصرف فيها شرطاً لاستمرارية الشركات وممارسة نشاط التأمين (٢٢).

وتنبه المشرع إلى أثر العوامل الاقتصادية وبصفة خاصة التضخم الاقتصادي وما يحدثه من آثار سلبية يترتب عليها إمكانية انخفاض قيمة الأسهم والسندات أو العقارات ، وبصفة عامة الاستثمارات الثابتة فحسم الأمر في وجوب مطالبة الشركات بزيادة قيمة هذه الرذائع بفارق الأسعار (٢٣) .

وحفاظاً على حقوق الأطراف المتعاقدة مع هيئات التأمين بالإضافة إلى زيادة فاعلية قطاع التأمين في تمويل التنمية الاقتصادية أهتم المشرع بتحديد الحد الأدنى للاحتياطيات والأموال التي يجب الاحتفاظ بها في الدولة . كما حددت اللائحة التنفيذية أوجه استثمار هذه الأموال وفقاً لنص م ٢٦ على النحو التالي (٢٤) :

تستثمر الأموال الواجب الاحتفاظ بها داخل الدولة تنفيذاً لأحكام المواد ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ على الوجه الآتي :

- (١) ٢٥٪ على الأقل في ودائع نقدية في المصارف العاملة في الدولة .....
- (٢) ١٠٪ على الأكثر في حساب جاري لدى المصارف العاملة في الدولة .
- (٣) ٢٥٪ على الأكثر في أسهم وسندات شركات مساهمة في الدولة .....
- (٤) ٢٥٪ على الأكثر في أوراق مالية أجنبية ..... " مضمونة من الحكومات "
- (٥) الباقى سندات تصدرها حكومة الدولة أو مضمونة منها أو عقارات أو قروض .....

#### ٤/١ المميزات المالية لاستثمارات قطاع التأمين :

وفي إطار العوامل والضوابط السابقة يقوم قطاع التأمين بدور هام في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتمكنت الشركات الوطنية من القيام بدور ملحوظ في هذا المجال كما يتضح من الجدول التالي :



جدول (٥)

بيان توزيع استثمارات قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة  
حسب بنود الاستثمار وجنسية الشركات \*

( القيمة بالآلاف درهم )

الإجمالي	استثمارات أخرى	ودائع ثابتة	فروض مضمونة	عقارات	اسهم وسندات خاصة	نوع الاستثمار الشركات والسنة
٨٨٤١٧٣	٣١١٧٢	٥٦٦٦٣١	٢٢٥٣	٥٩٨٢٥	٢٢٣٢٩٢	أولاً : شركات وطنية
١٠٠٧٣١١	٢٨٨٩٢	٦٩٠٧٠٥	٣٢٢٨	٥٧٠٣٤	٢١٧٤٥٢	١٩٨٣
١١٦٦٥٠٨	٦٠٧٣٠	٨٢١٩٩٠	٣٩٩٤	٦٧٣٤٢	٢١٢٤٥٢	١٩٨٤
١٣١٧٩٠٦	-	١٠٠٥١٥٦	٥٥٩٣	٩٢٨٧٦	٢١٤٢٨١	١٩٨٥
١٤٠٤٥٧١	-	١٠٠٣٠١٤	٧٣١٦	١٤٢٢٩٣	٢٧٢٨٤٨	١٩٨٦
						١٩٨٧
						ثانياً : شركات أجنبية
٦٣٢٣٩	٢٥٥٢	٤٥٩٢٦	١٤٦٩٩	-	٦٢	١٩٨٣
٢٢٩٩٥٠	٢٨٨٦	٢٠٧٣٦٩	١٨٧٤٤	٨٨٩	٦٢	١٩٨٤
٢٦٣٢٩٩	١٨٠٨	٢٣٦٧٦	٢٣٠٩١	٨٨٩	٧٥١	١٩٨٥
٢٠١٨٤٧	-	١٦٩٤٢١	٢٥١٧٢	٧٨٩	٦٤٦٥	١٩٨٦
٢٦١٨٩٧	-	٢٢٥١٥٧	٢٢٨٦٨	٧٢٢	١٣١٥٠	١٩٨٧

\* المصدر (٩)

ومن تحليل بيانات الاستثمار بالجدول السابق يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات :

١/٤/١ تستحوذ الشركات الوطنية على غالبية استثمار قطاع التأمين حيث بلغ المتوسط الحسابي

الإجمالي عن الفترة الموضحة بالجدول ٨٥,٤٦٪ بانحراف معياري ٤,٣٨٪ بينما تسهم الشركات

الأجنبية - رغم أكثريتها في السوق (٢٥) - بمتوسط عام ١٤,٥٤٪ فقط بانحراف معياري

٤,٣٩٪ . مما يشير إلى قيام الشركات الوطنية بدورها في تمويل خطة التنمية الاقتصادية . كما

يتضح من الرسوم البيانية شكل (٣) ، (٤) ، (٥) .

٢/٤/١ يتزايد حجم استثمارات قطاع التأمين بالسوق الوطنية ، الأمر الذي يؤكد حقيقة إمكانية قيامه

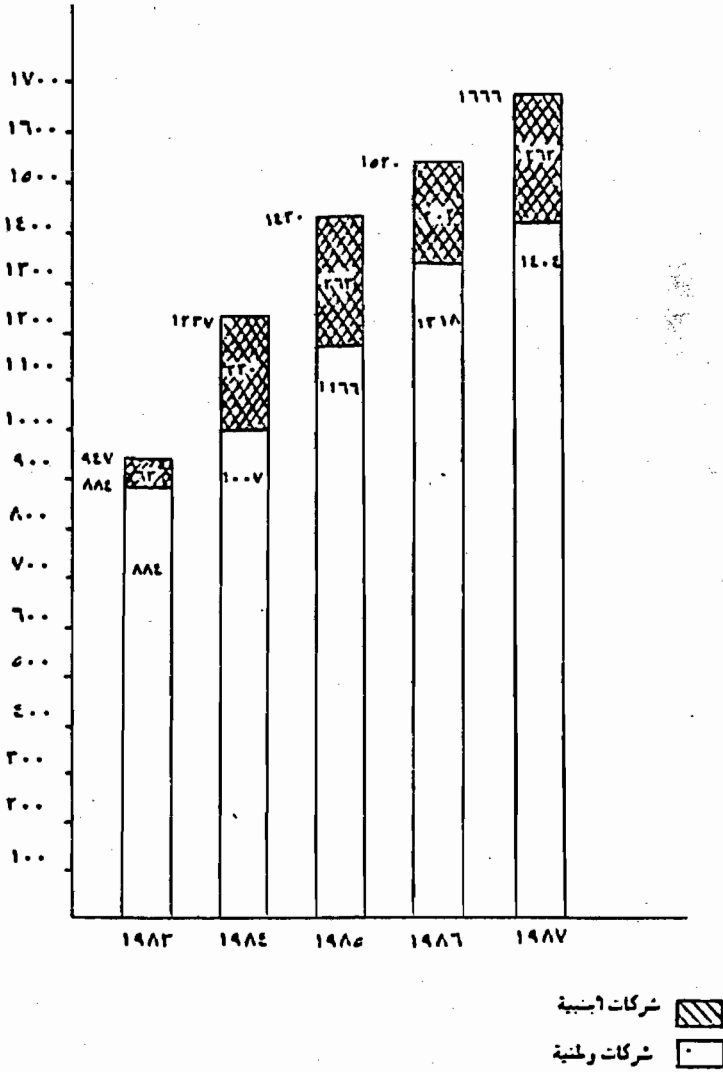
بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ، رغم الظروف الاقتصادية السابق الإشارة إليها . فقد بلغ

إجمالي الاستثمارات ١٦٦٧ مليون درهماً عام ١٩٨٧ مقابل ٩٤٧,٤ مليوناً عام ١٩٨٣ (٩) .

بمعدل زيادة ٧٥,٩٪ .

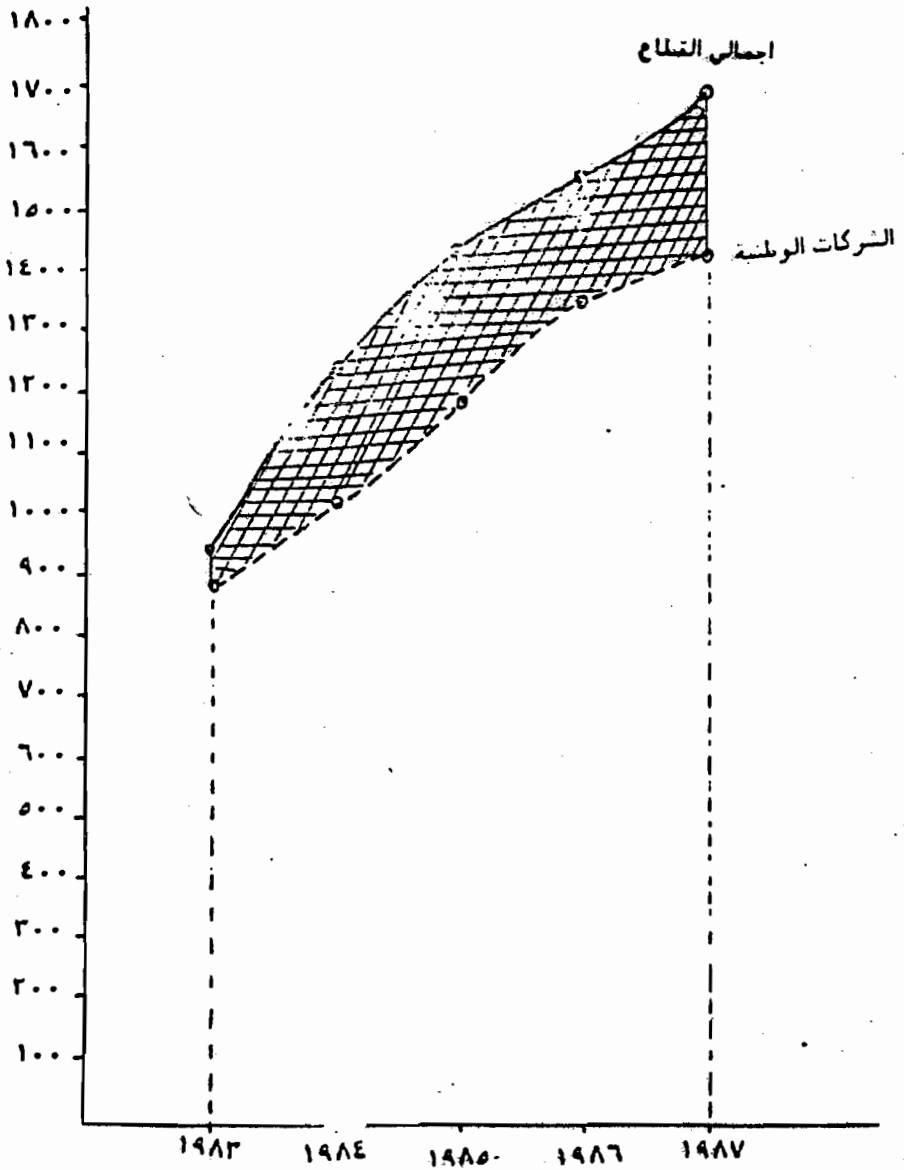
شكل رقم (٣)

القيمة بالمليون درهم



شكل يبين استثمارات قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ موزعاً بين شركات وطنية وأجنبية

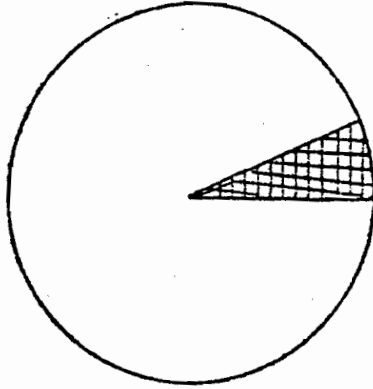
القيمة بالمليون درهم



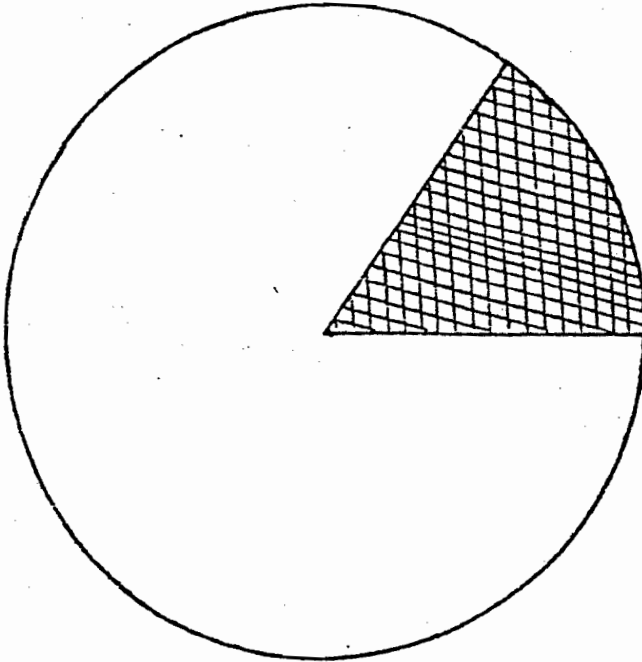
شكل يبين توزيع اجمالي الاستثمارات بين الشركات الوطنية، الاجنبية  
 بحولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧.

- ٢٢٨ -  
شكل رقم (٥)

الشركات الـ  
الشركات الـ



١٩٨٣



١٩٨٧

شكل يبين اجمالي استثمارات سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة

عامي ١٩٨٣، ١٩٨٧ موزعاً بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية

٣/٤/١ يعمل قطاع التأمين على توزيع وتنوع محفظة الاستثمارات وفقاً للإطار القانوني كما يحق التوزيع النسبي بين قنوات الاستثمار ، ويزيد من إمكانيات القطاع المصرفي في التمويل عن طريق منح الودائع النسبة الغالبة كما يتضح من الشكل البياني رقم (٦) .

#### ٥/١ التوزيع النسبي للاستثمارات :

تتفاوت حجم ونسبة الأموال المستثمرة في قنوات الاستثمار وفقاً للسياسة العامة للشركة وما يتم اتخاذه من قرارات استثمارية يترتب عليها تفضيل أحد البنود على غيره ؛ خصوصاً وأن القانون المنظم لشركات التأمين ولائحته التنفيذية منح للإدارة في قطاع التأمين قدراً من المرونة بتحديد نسبة على الأقل أو على الأكثر (٢٤) .

وتأسباً على ذلك فإن اتخاذ قرار الاستثمار قد يراعى المصلحة الوطنية وقد يستهدف التوزيع النسبي في إطار المرونة المسموح بها لتحقيق مصلحة الشركة دون مراعاة لأي عوامل أخرى . كما يتضح من الجدول التالي :

#### جدول (٦)

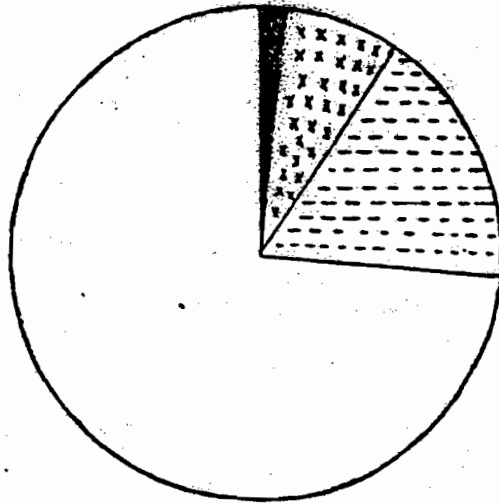
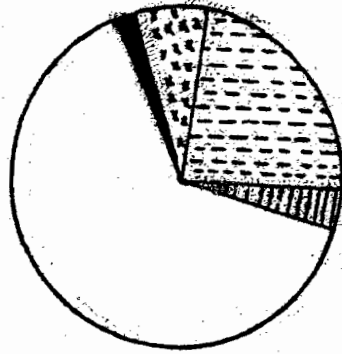
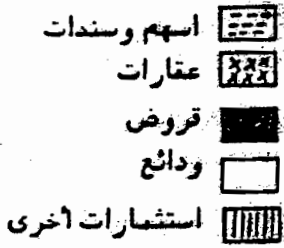
بيان التوزيع النسبي لبنود الاستثمار في سوق التأمين  
بدرلة الإمارات العربية المتحدة \*

الشركات الأجنبية Foreign Co.						الشركات الوطنية U.A.E.Co.						بيان
إجمالي	أخرى	ودائع	فروض	عقارات	أسهم وسندات	إجمالي	أخرى	ودائع	فروض	عقارات	أسهم وسندات	السنة
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
٦٦٧	٧٥٧	٧٥٠	٨١٨٨	-	٠.٣	٩٩٣٣	٩٢٤٣	٩٢٤٠	١٨١٢	١٠٠	٩٩٩٧	١٩٨٣
١٨٥٩	٦٩١	٢٣٠٩	٨٥٣١	١٥٣	٠.٣	٨١٤١	٩٣٠٩	٧٦٩١	١٤٦٩	٩٨٤٧	٩٩٩٧	١٩٨٤
١٨٤٢	٢٨٩	٢٢٣٦	٨٥٢٥	١٣٠	٠.٣٥	٨١٥٨	٩٧١١	٧٧٦٤	١٤٧٥	٩٨٧	٩٩٦٥	١٩٨٥
١٣٢٨	-	١٤٤٢	٨١٨٢	٠.٨٤	٢.٩٣	٨٦٧٢	-	٨٥٥٨	١٨١٨	٩٩١٦	٩٧٠٧	١٩٨٦
١٥٧٢	-	١٨٣٣	٧٥٧٦	٠.٥٩	٤.٦٠	٨٤٢٨	-	٨١٦٧	٢٤٢٤	٩٩٤١	٩٥٤٠	١٩٨٧

\* المصدر : جدول (٥) من هذا البحث .

- ٣٣٠ -

شكل رقم (٦)



شكل يبين توزيع استثمارات قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة

عامي ١٩٨٣، ١٩٨٧ بحسب قنوات الاستثمار

ويمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات في ضوء التوزيع النسبي للاستثمارات :

١/٥/١ بالرغم من استحواد الشركات الوطنية على غالبية الاستثمارات ، فإنها تعمل على تمويل العديد من القطاعات بتوزيع بنود الاستثمار ، ويهتم القرار الاستثماري للشركات الوطنية بمنح أولويات يمكن أن تسهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية . ويؤكد هذه الحقيقة أن استثمارات الشركات الوطنية في العقارات بلغ متوسطها الحسابي خلال الفترة الموضحة ١٤٨ر٩٩٪ بينما المتوسط الناظر للشركات الأجنبية ٥٢ر٠٪ فقط .

وقد بلغ المتوسط الحسابي للاستثمارات في الأوراق المالية ( الأسهم والسندات ) ٩٨ر٤١٢٪ للشركات الوطنية بمقابلها ١٠٥٨٨٪ فقط للشركات الأجنبية ، وقد بلغ المتوسط الحسابي للودائع في الشركات الوطنية ٨٢ر٨٦٪ مقابل ١٧ر١٤٪ فقط للشركات الأجنبية . ويتزايد اهتمام الشركات الأجنبية بالقروض حيث بلغ المتوسط الحسابي عن الفترة ٠٤ر٨٢٪ مقابل ٩٩٦ر١٧٪ للشركات الوطنية . ومنذ عام ١٩٨٦ اختفت ظاهرة الاستثمارات الأخرى من سوق التأمين .

٢/٥/١ يمكن أن تتعرض استثمارات الشركات الوطنية لانخفاض قيمتها الحقيقية Real Value

نتيجة لعوامل التضخم الاقتصادي بدرجة أكبر من استثمارات الشركات الأجنبية والتي تركز على القروض لارتفاع العائد وسهولة تحويلها إلى السيولة أو إلى قنوات استثمار أخرى . ويرى الباحث أن هيئات التأمين الوطنية عليها أن تعيد النظر في قرارات الاستثمار بما يحقق لها المرونة التي تجنبها المخاطرة والحفاظ على العائد المناسب والقيمة الحقيقية للأموال المستثمرة (٢٦) .

٣/٥/١ يتميز قطاع التأمين باستمرارية دعمه وتمويله للتنمية الاقتصادية بالرغم من انكماش رؤوس الأموال في القطاعات الاقتصادية وجموح قطاعات التمويل والاستثمار الأخرى ، بجانب أنه يعمل على زيادة المقدرة المالية للقطاع المصرفي عن طريق زيادة الودائع بما يتيح له فرصة التمويل الطويل الأجل في المشروعات الاقتصادية ، وفيما يلي التوزيع النسبي لاستثمارات هيئات التأمين على قنوات الاستثمار وفقا لقيمة الاستثمارات عن السنة الواحدة .

جدول (٧)

بيان التوزيع النسبي السنوي لاستثمارات قطاع التأمين

بدولة الإمارات العربية المتحدة \*

السنة	الشركات الوطنية						الشركات الأجنبية					
	إجمالي	أخرى	ودائع	قروض	عقارات	أسهم وسندات	إجمالي	أخرى	ودائع	قروض	عقارات	أسهم وسندات
١٩٨٢	٢٥٢	٦٨	٦٤١	٢٠٤	-	١٠٠	١٠٠	٣٥	٦٤١	٢٠٤	٦٨	٢٥٢
١٩٨٤	٢١٦	٧٥	٦٨٦	٢٠٣	٣٩	١٠٠	١٠٠	٣٨	٦٨٦	٢٠٣	٧٥	٢١٦
١٩٨٥	١٨٢	٥٨	٧٠٥	٢٠٣	٣٠	١٠٠	١٠٠	٥٢	٧٠٥	٢٠٣	٥٨	١٨٢
١٩٨٦	١٦٣	٧٠	٧٦٣	٢٠٤	٤٠	١٠٠	١٠٠	-	٧٦٣	٢٠٤	٧٠	١٦٣
١٩٨٧	١٩٤	٨٦	٧١٥	٢٠٥	٣٠	١٠٠	١٠٠	-	٧١٥	٢٠٥	٨٦	١٩٤

\* المصدر : جدول (٥) من هذا البحث .

## ١/٦/١ التحليل المالي للاستثمارات :

إن استثمار أموال هيئات التأمين داخل الدولة هدف ذو شقين ، ففي حين يهدف المشرع إلى حماية حقوق حملة الوثائق ومنع رؤوس الأموال الوطنية من التسرب إلى الخارج فإن عائد الاستثمار يعتبر هدفاً لأصحاب رؤوس الأموال بما يحقق لهم الربحية المنشودة وفي نفس الوقت يدعم المركز المالي لهيئات التأمين .

وتأسيساً على ذلك فإن الهدف الذي تسعى إليه هيئات الإشراف والرقابة من حيث التأكد من سلامة المركز المالي لشركات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها يلتقي مع الهدف الذي تسعى إليه الإدارة في هيئات التأمين من تحقيق الربحية المنشودة ، وبين نقطتي البدء والالتقاء يتحقق الهدف العام لقطاع التأمين بتقديم الخدمة والحماية من المخاطر الاقتصادية Economic Risks التي تتعرض لها عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٧) .

وتأكيداً لحقيقة المركز المالي لهيئات التأمين فقد تم تحديد السجلات التي تلتزم بها هيئات التأمين ونوعيتها وأسلوب التدقيق والمراجعة للحسابات الختامية (٢٨) . ويهتم الفكر المحاسبي بالتحليل المالي للقوائم المالية ، وتحديد التغيرات التي تطرأ على عناصرها - القوائم المالية - خلال فترة زمنية (٢٩) . ويهدف التحليل المالي لتحقيق إفادة لعدة أطراف منها إدارة المشروع وأصحاب رأس المال بجانب الهيئات الأخرى ذات العلاقة .

## ١/٦/١ أساليب التحليل المالي :

يعتمد التحليل المالي للقوائم المالية على أسلوبين أو أحدهما (٣٠) :

أ - التحليل الأفقي : ويقصد به تحديد التغير بين عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى في صورة نسب مئوية .

ب - التحليل الرأسي : ويهدف إلى تحديد العلاقة بين عناصر القائمة الواحدة في تاريخ محدد . وعموماً فإن استخدام هذه الأساليب يهدف إلى خدمة متخذ القرار لحل مشاكل الإدارة أو تقييم كفاءة المشروع من ناحية الإنتاج أو العائد أو التكاليف ، والمفاضلة بين البدائل وانعكاساتها

على الربحية للمشروع الاقتصادي (٣١)



٢/٦/١ يركز مفهوم الأداء المالي Financial Performance للمشروعات كوحدة اقتصادية لها وظائف مالية . ويهدف التحليل المالي إلى قياس كفاءة المشروع وقدرته على التمويل في ضوء خواص محددة منها السيولة والملكية وغير ذلك . ويتم القياس بمقارنة متوسطات الأداء للمشروعات بعايير لأنشطة أخرى مماثلة (٣٢) .

ويرى الباحث أنه يمكن تطبيق هذه المؤشرات للمقارنة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية في سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة ويعتقد الباحث أن هذه المقارنة يمكن أن تكون عادلة إلى حد ما نظراً لأن هذه الشركات تعمل في سوق واحد وفي إطار متغيرات وعوامل متشابهة في كثير من النواحي ، وإن اختلفت في بعض العوامل الداخلية أو الخارجية بالشركة .

٣/٦/١ معدل العائد على الاستثمار :

ويهدف تطبيق واستخدام هذا المؤشر إلى قياس ومقارنة نسبة صافي الدخل من الاستثمار إلى متوسط الأموال المستثمرة خلال فترة زمنية ( سنة عادة ) . ويمكن عن طريق مقارنة النتائج بين القطاعين الوطني والأجنبي (٣٣) الوصول إلى مستوى كفاءة العائد لكليهما ، وعموماً تأخذ المعادلة الشكل التالي :

$$\text{معدل العائد} = \frac{\text{الدخل الصافي من الأموال المستثمرة}}{\text{متوسط الأموال المستثمرة خلال السنة}} \times 100$$

وتحدد المتغيرات المكونة للمعادلة على النحو التالي :

- أ - الدخل الصافي من الاستثمارات = مجموع الدخل الصافي لإيرادات الاستثمار بالشركة لفرعي تأمينات الحياة والتأمينات العامة بالميزانية العمومية .
- ب - متوسط الأموال المستثمرة = نصف ( جملة الاستثمارات أول العام + جملة الاستثمارات آخر العام ) .

وتظهر نتائج التطبيق كما في الجدول التالي :

جدول (أ)

بيان معدل العائد على الاستثمار في سوق التأمين

بإدارة الإمارات العربية المتحدة \*

المتوسط العام	الشركات الأجنبية	الشركات الوطنية	بيان السنة
٪٧٠٤٤١	٪٣٠٤١٠	٪٨٠٨٣	١٩٨٦
٪٤٠٤١٥	٪٤٠٤٨٠	٪٤٠٤٨٣	١٩٨٧

\* المصدر : (٩)

ويمكن استخلاص مجموعة من المعايير في ضوء نتائج استخدام المؤشر السابق :

١/٢/٦/١ انخفض معدل العائد على الاستثمار بصفة عامة في سوق التأمين عام ١٩٨٧ مقارنة بعام

١٩٨٦ ، وقد تأثرت الشركات الوطنية بدرجة أكبر من غيرها نتيجة زيادة حجم استثماراتها من

ناحية وتأثراً بالعوامل الاقتصادية العامة السابق الإشارة إليها من ناحية أخرى .

٢/٢/٦/١ يؤدي انخفاض العائد على الاستثمار إلى تأثير سلبي على نتائج الأعمال في قطاع التأمين

من حيث انخفاض أحد أهم مصادر التدفقات المالية للشركة الأمر الذي يمكن أن يؤثر عكسياً على

الأسعار والائتمانات وقد يمتد إلى زيادة الضغوط الخارجية من هيئات إعادة التأمين .

٤/٦/١ نسبة الائتمانات إلى الأصول السائلة :

يهدد هذا المؤشر إلى تقدير التزامات هيئات التأمين والتي يمكن تحديدها في حقوق حملة

الروائض وحقوق شركات إعادة التأمين الدائنة بالإضافة إلى الدائنين والالتزامات الأخرى ثم يطرح من

مجموعها المخصصات الإضافية . وبطي ذلك تحديد الأصول السائلة وتحدد على النحو التالي :

الأصول السائلة = مجموع استثمارات هيئات التأمين + إيرادات الاستثمارات والفوائد تحت

التحصيل + أرصدة النقدية بالصندوق والبنك - فروق الاستثمار في

المقارنات فيما يزيد عن ٥٪ من قيمة الأصول المستثمرة .

وتكون النسبة على النحو التالي :

مجموع الائتمانات

نسبة الائتمانات =  $100 \times \frac{\text{مجموع الائتمانات}}{\text{الأصول السائلة}}$

الأصول السائلة

وتطبيق المعادلة على سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة يمكن تلخيص النتائج كما يلي :

جدول (٩)

بيان نسبة الالتزامات لهيئات التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة \*

السنة	بيان	الشركات الوطنية	الشركات الأجنبية	المتوسط العام
١٩٨٦		%٢٣ر١٥	%١٤٣ر٤٢	%٥٠ر٤٠
١٩٨٧		%٣١ر٤٥	%١٤٣ر٩٣	%٥١ر٢٧

\* المصدر : (٣)

ومن النتائج التي يتضمنها الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي :

١/٤/٦/٩ تنخفض نسبة التزامات الهيئات الوطنية مقارنة بمثيلتها للشركات الأجنبية . الأمر الذي يوجب على هيئة الإشراف والرقابة - وزارة الاقتصاد - وغيرها من الجهات المعنية ضرورة إعادة النظر في وضع الهيئات الأجنبية وبحث أسس الاستثمارات والأموال المحتفظ بها داخل الدولة حفاظاً على المقدرة المالية لهذه الهيئات ورفع كفاءتها في الوفاء بالتزاماتها وحفاظاً على حقوق حملة الوثائق في السوق الوطنية .

٢/٤/٦/٩ يرى الباحث أن انخفاض استثمارات الشركات الأجنبية في العقارات والأسهم والسندات المحلية عاملاً في زيادة التزاماتها من ناحية . كما أن زيادة نسبة استثماراتها في الودائع والقروض تعتبر عاملاً آخر في تجاوز هذه النسبة المحدد المتعارف عليها في قطاع التأمين .

٣/٤/٦/٩ يؤدي تجاوز نسبة الالتزامات في الهيئات الوطنية إلى زيادة النسبة ذاتها على مستوى قطاع التأمين . وقد تكون العوامل الاقتصادية من أهم العناصر المؤثرة في استثمارات هيئات التأمين غير أن ذلك يوجب على هيئات التأمين وهيئات الإشراف والرقابة حتمية البحث في عناصر الاستثمار وصولاً إلى بدائل تحقق رفع كفاءة العائد والحفاظ على سوق التأمين في مستوى يدعم عوامل الثقة المالية Fiduciary وحماية لها من الضغوط الخارجية التي يمكن أن تؤثر في الاتفاقيات الخاصة بإعادة التأمين واستثمارات أموال هيئات التأمين داخل الدولة .

٥/٦/٩ نسبة السيولة :

تهدف هذه النسبة إلى تحديد نسبة الأموال السائلة لهيئات التأمين بالإضافة إلى قدرتها على

تحويل بعض الاستثمارات إلى سيولة بأقل خسارة ممكنة . وتعتمد هذه النسبة في مكوناتها على

الأصول السريعة التحويل وإجمالي الأصول وتأخذ الشكل التالي (٣٠) :

الأصول سريعة التحويل

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{100} \times 100$$

إجمالي الأصول

ويقصد بالأصول السريعة التحويل الودائع قصيرة الأجل والحسابات الجارية بالبنوك والتفدية بالصندوق والأوراق المالية المتداولة . وتطبيق المعادلة أمكن الوصول إلى النتائج كما في الجدول

التالي :

جدول (١٠)

بيان نتائج اختبارات نسبة السيولة بسوق التأمين

بمملكة الإمارات العربية المتحدة

بيان السنة	الشركات الوطنية	الشركات الأجنبية	المتوسط العام
١٩٨٦	٪١٤ر٥٦	٪١١ر٢٨	٪١٣ر٩٦
١٩٨٧	٪١٨ر٠٩	٪ ٧ر٠٢	٪١٥ر٥٠

\* المصدر : (٣)

ومن النتائج السابقة يمكن استخلاص مجموعة من العوامل :

١/٥/٦/٨ يؤدي انخفاض نسبة السيولة إلى إمكانية حدوث مشاكل تواجه الشركات في الرفاه

بالتزاماتها مما يترتب عليه تفاقم المشاكل بين هذه الهيئات والتعاملين معها ، الأمر الذي يسبب إلى

قطاع التأمين بجانب فقدان بعض العملاء الحاليين أو المرتقبين .

٢/٥/٦/٨ إن تحديد نسبة مقبولة للسيولة أمر يحتاج إلى دراسات لترشيده القرارات الاستثمارية بحيث

يمكن الوصول إلى النسب الواجب الاعتماد عليها بحد أدنى وحد أقصى . ويرى الباحث أن الخروج

عن المدى المحدد لهذه النسبة يمكن أن يؤدي إلى ضياع فرصة الحصول على العائد أو فقدان العملاء

وكلاهما يلحق الضرر ببيئات التأمين .

ويرى الباحث وفقاً للنتائج السابق المحصول عليها أنه يصعب الاعتماد على هذه المؤشرات في قطاع التأمين . ولعل لمجاء تطبيقها في القطاعات الاقتصادية الأخرى يرجع إلى ظروف مدخلات Input ومخرجات Output هذه الهيئات بصورة مؤكدة ومحددة . الأمر الذي يتحفظ الباحث ازاءه عند التطبيق في قطاع التأمين والذي يعتمد في جميع نشاطاته وممارساته على نظرية الاحتمالات سواء فيما يتعلق بالتدفقات المالية على اختلاف مصادرها أو التعريفات والالتزامات عموماً (٣٤).

وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن تقديم وسائل علمية أخرى تتسم بالمرونة والتعاطلية للتطبيق بالإضافة إلى دقة النتائج بما يحقق إفادة لهيئات التأمين وهو مجال الدراسة في البحث التالي .

## البحث الثاني

### استخدام المؤشرات الإحصائية

في تحليل السياسة الاستثمارية لقطاع التأمين .

#### ١/٢ تكوين النماذج :

لقد أصبحت برمجة القرارات الإدارية وصياغة وتحديد النماذج الرياضية أمراً حتمياً للاستفادة من التطور العلمي في مجال الحسابات الآلية بما يتلاءم وطبيعة ونوع القرار . وبالرغم من تنوع معايير تصنيف القرارات الإدارية وتعدد ما فإن الدراسة في هذا البحث تقتصر على القرارات المتعلقة باستثمارات هيئات التأمين . ومن ثم فإن متغيرات القرارات يمكن تحديدها بدقة تهيئ فرصة الاستفادة من النماذج الرياضية والإحصائية Mathematical & Statistical Models .

ولعل الهدف من هذه النماذج واستخداماتها يمكن أن يحقق إفادة في مجال ترشيد القرارات الاستثمارية من زاويتين أساسيتين :

١/١/٢ المفاضلة بين فترات الاستثمار فيما يتعلق بالإطار العام المحدد وفقاً لقوانين الإشراف والرقابة والحد الأدنى Minimum الذي تلتزم به هيئات التأمين .

٢/١/٢ ترشيد القرارات الاستثمارية فيما يزيد عن الحد الأدنى المشار إليه وينحصر هذا المقدار في عنصرين أساسيين :

١/٢/١/٢ مقدار فائض الأموال الذي ترك الالتزام القانوني لهيئات التأمين حرية اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماره وهذا القدر يحدد بنحو ١٥٪ على الأقل من الأموال المستثمرة .

ويرى الباحث أنه إذا تم ترشيد القرارات بأسلوب علمي فيما يتعلق بهذا الجزء . بالإضافة إلى باقي الأموال يمكن أن يحقق نتائج تعود بالنفع على هيئات التأمين وأصحاب رؤوس الأموال والتعاملين مع الهيئات .

٢/٢/١/٢ مقدار زيادة الأموال المستثمرة عن الحد الأدنى بحيث تنح لهيئات التأمين حرية التصرف في المفاضلة بين قنوات الاستثمار وتوجيه الأموال وفقاً لأسس علمية بما يحقق المرونة في اتخاذ القرار ودراسة البدائل والمفاضلة بينها في ضوء نتائج أكثر دقة .

ومجدد الإشارة إلى أن عملية اختيار وبناء النماذج أمر بالغ الأهمية إذا ما روعيت طبيعة وظروف صناعة التأمين . وعلى ذلك فإن التأهيل العلمي والفكري لمتخذ القرار أو المسئول عن استخدام النماذج يتوقف عليه وإلى حد بعيد نجاح أو فشل الأسلوب المستخدم .

#### ٢/٢ المتغيرات القرارية والأهداف :

يستدعي تكوين النماذج الرياضية واستخدامها في مجال التأمين حتمية الربط بين المتغيرات القرارية Decision Variables ومحويلها إلى متغيرات للنموذج المستخدم والهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه (٣٥) . وينوه الباحث إلى حقيقة يجب أخذها في الاعتبار تتعلق بطبيعة التطبيق وهي المكونات الفكرية والعلمية لمتخذ القرار في هذا المجال ، الأمر الذي يحتاج إلى توافر خبرات فنية دقيقة والإلمام المتعمق في عدة اتجاهات :

١/٢/٢ الإلمام التام بعلوم التأمين والأسس الفنية للاكتتاب والقواعد التي تحكم عمليات التأمين وظروف السوق المحلية وطبيعة العلاقات الاجتماعية .

٢/٢/٢ الإلمام بالنماذج الرياضية والإحصائية ومكوناتها وكيفية تطبيقها والاستفادة منها واستخلاص النتائج والربط بينها وبين الأهداف المحددة .

٣/٢/٢ الإلمام بقنوات الاستثمار والظروف الاقتصادية السائدة والتنبؤ بالنتائج المتوقعة في ضوء المتغيرات القرارية وكيفية الاستفادة من مرونة النماذج في حالة إضافة متغيرات فاعلة Active variables وحذف متغيرات غير فاعلة. وتحديد النتائج الإيجابية لهذه والسلبية لتلك وتوقع الاتجاهات المترتبة عليها محسباً لنتائج الفرصة الذهبية في الاستثمار (٣٦) .

## ٣/٢ نماذج واستخداماتها :

تتمدد النماذج الإحصائية والرياضية ، ويختلف أسلوب التطبيق وفقاً لطبيعة وظروف العمل . وعموماً فإن أي من النماذج يعالج مجموعة من المتغيرات لتحديد العلاقات بينها وتأثيرها المتداخل وصولاً إلى الحل الذي يمكن الاعتماد عليه في ترشيد انقرارات إذا تراءى للإدارة أن هذا الحل يتصف بالموضوعية Objectivity ويحقق أفضل النتائج Maximization في ظل الظروف والمتغيرات المحيطة بالعمل<sup>(٢٧)</sup> . ومن ثم فإن استخدام النماذج وتحقيق نتائجها واختباراتها يمكن أن يحقق إفادة مزدوجة من أهمها :

١/٣/٢ ترشيد قرارات الاستثمار لهيئات التأمين وصولاً إلى أفضل النتائج مع تحقيق قدر من المرونة في التطبيق .

٢/٣/٢ تعتبر أفضل المقاييس التي تعتمد عليها هيئة الإشراف والرقابة ، حيث يمكنها الحكم على نتائج كل شركة وفقاً لظروف التطبيق ومقارنتها بغيرها من الشركات من ناحية ثم مقارنتها بنتائج السوق عامة ، ومن ثم يتوافر للإدارة أدوات علمية تمكنها من القياس الموضوعي بأقل انحرافات ممكنة .

## ٤/٢ تحديد المتغيرات :

لتطبيق النماذج الإحصائية في ترشيد السياسات الاستثمارية لقطاع التأمين يمكن تحديد المتغيرات الكمية Quantitative Variables والوصفية Descriptive ثم وضع الأسس التي يمكن استخدامها لتحويل المتغيرات الوصفية إلى مقادير كمية حتى يمكن التعامل معها من خلال النماذج الرياضية<sup>(٢٨)</sup> .

ويمكن لسهولة التطبيق أخذ بنود الاستثمار العملية والمتاحة لهيئات التأمين باعتبارها المتغيرات القرارية والبيانات التي يمكن المفاضلة بينها ، ويحقق هذا الاختيار عدة مزايا :

- أ - التعامل مع متغيرات كمية بطبيعتها دون التعرض للمتغيرات الوصفية .
- ب - الاعتماد على البيانات الفعلية والمتاحة في سوق التأمين .
- ج - المفاضلة بين المتغيرات في ضوء الالتزامات القانونية دون التعرض لقرارات استثمار أخرى .
- د - تحديد التفاعل بين المتغيرات الأساسية وأثر كل منها على نتائج القرارات الاستثمارية .
- هـ - إمكانية تحقيق المرونة في التطبيق على أساس التعامل الثنائي بين المتغيرات والتعامل

التمدد وصولاً إلى نتائج محكمها اختبارات إحصائية معينة تهيء فرصة الحكم على دقة هذه النتائج .

وتأسيساً على ذلك فإن المتغيرات التي يتضمنها البحث تتحدد حسب بنود الاستثمار كما يلي :

١ س = الأسهم والسندات .

٢ س = الأراضي والعقارات .

٣ س = القروض المضمونة برهن أو بوثائق التأمين .

٤ س = الودائع الثابتة بالبنوك .

٥ س = استثمارات أخرى .

٦ س = إجمالي الاستثمارات = محس .

#### ٥/٢ نموذج لتحليل الانحدار<sup>(٣٨)</sup> : The Model of Regression Analysis

يهتم النموذج بالتنبؤ بقيمة أحد المتغيرات وهو التابع Dependent Variables في ضوء المتغيرات الأخرى وهي المستقلة Independent Variables ويمكن الحصول على النتائج الثنائية والنتائج المتعددة المتغيرات على أساس التوزيعات الاحتمالية لهذه المتغيرات . وقد انتشر استخدام النماذج الرياضية لتحليل الانحدار في كثير من المجالات التجارية والاقتصادية ، ومن ثم فإن استخدامها في ترشيد قرارات الاستثمار في قطاع التأمين يحقق الإفادة المنشودة .

ويمكن اعتبار قيمة إجمالي الاستثمارات هي المتغير التابع باعتبارها مجموعة الأموال التي ترغب الإدارة في توزيعها على قنوات الاستثمار المختلفة وفقاً للأسس المتعارف عليها في مجال الاستثمار من ناحية وفي ضوء الالتزام القانوني من ناحية أخرى . ولأغراض التطبيق وتحقيق الإفادة من النموذج المشار إليه يمكن التدرج في التطبيق ، بحيث نبدأ بالعلاقات الثنائية بين إجمالي الاستثمارات وكل متغير من المتغيرات على حدة ثم تنتقل إلى



إضافة متغير آخر حتى يتم أخذ جميع المتغيرات في الاعتبار وصولاً إلى النموذج الكامل -

Full Model أو التمدد المتغيرات ويكون على النحو التالي (٣٩):

$$ص = ا١ ص١ + ا٢ ص٢ + ا٣ ص٣ + ..... + ان صن + ب$$

ويمكن تلخيص نتائج التطبيق على النحو التالي :

١/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٤٠٦٨	+ ١٨٢٠٥٢٦٩
٢/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٢٠٨	+ ٢٥٩٦١١٣١
٣/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٠٨٩	+ ٩٢١٩٦٨٥٦
٤/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٢٣٧	- ٣٤٥٩٨٧
٥/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٢٠٢٢	+ ٢٠٤٦٤١٨١ + ٦٠٨٦٠٩
٦/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٤٠٩٣	+ ١١٠٩٤ - ٦٠٨٦٠٩
٧/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٢٥	+ ١٢٦٨٢٠٣ + ١٠٦
٨/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٢٢٧	+ ١٤٣١٨١٢٦ + ٦٢٣
٩/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٣٥٤	+ ٥٤١٥٥٠٣ + ١٣٨
١٠/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٢٠٣	+ ٢٥٨١٣٣٦ + ١١٦
١١/٥/٢	ص١ = ص٢ = ٢٩٣	+ ١٣٥٠٧٨ + ٩٨٣ + ٥٣٤
١٢/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٣٦	+ ٥٥٢٩٩٥ + ١٠٩ + ٠٦
١٣/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٣٣	+ ٤٤٢٤٤٤ + ٠٥٧ + ١٠٤
١٤/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٠٨	+ ٥٦٠١٩٧٨ + ٢٧ + ٢٢٧
١٥/٥/٢	ص١ = ص٢ = ١٤	+ ٥٢٨٢٢٩ + ٠٥٥ + ٣٩ + ٧

٦/٢ المعايير المستخدمة :

١/٦/٢ وجود آثار سلبية وأخرى إيجابية للعلاقات بين المتغيرات .

٢/٦/٢ اختلاف التوزيع النسبي وقتاً للتغيرات المستخدمة كأساس للقياس.

٢/٦/٢ إن استخدام بعض المتغيرات دون البعض الآخر يترتب عليه وجود فائض في صورة أموال راكمة مما يحقق نتائج سلبية على عائد الاستثمار .

٤/٦/٢ إن استخدام بعض المتغيرات دون البعض الآخر يترتب عليه مخاطرة يمكن قياس احتمال حدوثها باستخدام الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة .

٥/٦/٢ تختلف النتائج باختلاف عدد المتغيرات المستخدمة ويمكن الوصول إلى بعض المعايير كما يلي :

١/٥/٦/٢ يصعب الاعتماد على نتائج التطبيق حال استخدام متغير واحد نظراً لوجود فائض بما لا يحقق الهدف من الاستثمار أو لعدم استيعاب هذا المتغير لحجم الأموال المخصصة للاستثمار .  
( راجع المعادلات من ١/٥/٢ إلى ٤/٥/٢ ) .

٢/٥/٦/٢ في حالة استخدام متغيرين قرارين مستقلين تشير النتائج إلى أن أفضل التغيرات هي  
( معادلة ٧/٥/٢ )

٣/٥/٦/٢ تشير نتائج التطبيق حال استخدام ثلاث متغيرات قرارية أن أفضل النتائج يمكن الوصول إليها باستخدام المتغيرات ١<sup>٣</sup> . ٢<sup>٣</sup> . ٣<sup>٣</sup>  
( معادلة ١١ / ٥ / ٢ )

٤/٥/٦/٢ تشير نتائج النموذج الكامل باستخدام جميع المتغيرات إلى وجود عوامل سالبة يمكن أن تؤثر على نتائج العائد ( معادلة ١٥ / ٥ / ٢ ) ولذلك فإنه يجب إعادة النظر في التوزيع النسبي للأموال المستمرة على قنوات الاستثمار المتاحة .

### ٧/٢ نموذج الارتباط<sup>(٢٠)</sup> : Correlation Model

يمكن اعتبار نموذج الارتباط مكملاً لتطبيق نماذج التحديد السابق استخدامها لتحديد درجة العلاقة بين المتغيرات . وفي ضوء النتائج التي يمكن الوصول إليها نتاج للإدارة فرصة المفاضلة بين القرارات المختلفة .

ويرى الباحث استخلاص نتائج العلاقات باستخدام نفس البيانات بحيث يمكن تحديد النتائج الإيجابية والسلبية ودرجة العلاقة ما إذا كانت طردية أو عكسية .

وقد تسنى للباحث تطبيق نموذج الارتباط لجميع المتغيرات السابق الإشارة إليها وذلك يمكن

تلخيص النتائج في شكل مصفوفة الارتباط التالية :

التغير	١ س	٢ س	٣ س	٤ س	٥ س	٦ س
١ س	١٠٠٠٠٠٠					
٢ س	٠.٩٢٩٥	١٠٠٠٠٠٠				
٣ س	٠.٢٢٤٤٦ -	٠.١٢٢٦٦٩ -	١٠٠٠٠٠٠			
٤ س	٠.٩٠٦٤٥	٠.٩٤٠٦٢	٠.٤٧٩٥ -	١٠٠٠٠٠٠		
٥ س	٠.٤١٥٩٦	٠.١٤٢٢٢ -	٠.٢٦٦٧٧ -	٠.٢٧٥٩٥ -	١٠٠٠٠٠٠	
٦ س	٠.٩٤٦٠٢	٠.٩٥٢٤٨ -	٠.١٦٠٨ -	٠.٩٩٤٠٢ -	٠.٢٢٢٠٥ -	١٠٠٠٠٠٠

ومن نتائج مصفوفة الارتباط السابقة يمكن استخلاص ما يلي :

١/٧/٢ يتضح أن بعض التغيرات يؤدي دخولها إلى نتائج ضعيفة جداً مع غيرها ولذلك فإن تأثيرها يكون محدوداً للغاية وبصفة خاصة س<sup>٥</sup> فإن نتائج الارتباط بينها وبين جميع التغيرات الأخرى ارتباط ضعيف في جميع الأحوال ومن ثم فإن توقفها منذ ١٩٨٦ لم يحدث تأثيراً واضحاً على العناصر الأخرى .

٢/٧/٢ تأخذ العلاقة بين بعض التغيرات والتغير س<sup>٦</sup> شكل ارتباط قوي وتقل درجة الانتشار بينها مما يشير إلى وجود علاقة طردية مرجحة بين التغير التابع وهذه التغيرات سواء في شكل العلاقة الثنائية أو المتعددة ، الأمر الذي يحدد بدرجة واضحة تأثير هذه العوامل وهي س<sup>١</sup> ، س<sup>٢</sup> ، س<sup>٣</sup> ، س<sup>٤</sup> .

٣/٧/٢ يتضح أن بعض التغيرات ترتبط بدرجة ضعيفة جداً في علاقتها الثنائية مع التغير التابع ونفس الشيء في حالة الارتباط المتعدد ، مما يشير إلى عدم تفضيل هذا التغير في غالبية القرارات الاستثمارية على مستوى السوق .

٤/٧/٢ تظهر بعض العلاقات الثنائية وجود ارتباط قوي زمنها العلاقة بين ( س<sup>١</sup> ، س<sup>٢</sup> ) وأيضاً

( س<sup>١</sup> ، س<sup>٢</sup> ) وكذلك ( س<sup>٢</sup> ، س<sup>٣</sup> ) مما يشير إلى أن هذه التغيرات تحظى بتفضيل على

غيرها وتأخذ اتجاهها متزايداً في نفس الوقت ، وتضع أنها ذات المتغيرات التي تؤثر ايجابيا على اجمالي الاستثمارات في حالة الارتباط المتعدد .

٥/٧/٢ يمكن في ضوء العلاقات السابقة تحديد المتغيرات التي لا تحدث تأثيراً واضحاً نتيجة الارتباط الضعيف بينها وبين المتغيرات الأخرى في العلاقات الثنائية وأيضاً في حالة الارتباط المتعدد وصفة خاصة علاقتها بالمتغير  $\sigma$  ودراسة العائد المحقق أو المتوقع منها ودرجة المخاطرة المرتبطة بها فقد يؤدي ذلك إلى خروجها تماماً من القرارات الاستثمارية ومنها  $\sigma$  .

### المبحث الثالث

#### النتائج والتوصيات

##### أولاً : النتائج

١/١/٣ يتأثر قطاع التأمين بالظروف الاقتصادية ، وتترك العوامل الانكماشية آثاراً سلبية لفترات طويلة يصعب معالجة النتائج المترتبة عليها .

٢/١/٣ يتميز قطاع التأمين بإمكانية تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظروف الانكماش وتراجع رؤوس الأموال ، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة .

٣/١/٣ يسهم قطاع التأمين بقدر وافر من الأموال المتراكمة لديه في تمويل المشروعات التنموية وفقاً للأسس المخطط لها بالدولة ، ويمكنه دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى في المجالين متوازيين هما الحفاظ عليها من المخاطر التي تتعرض لها وتمويلها بالقدر الذي يضمن استمرارية الانتاج بها تحقيقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤/١/٣ يسهم قطاع التأمين في دعم وتحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مواكباً لجميع مراحلها وتطوراتها ، ويتعرض في خلال ممارسته لنشاطه وأدائه لدوره لعوامل عكسية يمكن أن تحدث آثاراً سلبية إما على الأموال المستثمرة أو العائد المتوقع مما يترتب عليه زيادة المخاطرة التي تتعرض لها هيئات التأمين .

٥/١/٣ تتعرض عوامل التنمية الاقتصادية لعدد من المخاطر غير المألوفة في قطاع التأمين نتيجة لتداخل العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بجانب عوامل التطور العلمي والتكنولوجي وتؤثر هذه المخاطر المحتملة - حال تحققها - سلباً على نتائج الأعمال دون أن ترقى المستويات الإدارية غير المتخصصة إلى مستوى اكتشاف هذه المخاطر وعمل الترتيبات اللازمة لمواجهتها .

٦/١/٣ تتنوع استثمارات هيئات التأمين في إطار التزام قانوني ، وقد حرص المشرع على تحديد نسب التوزيع حماية لحقوق حملة الوثائق وضماناً لاستمرارية المقدرة المالية لهيئات التأمين على الوفاء بالتزاماتها .

٧/١/٣ تستحوذ الشركات الرطنية على الجزء الأكبر من استثمارات سوق التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة ، غير أن التوزيع النسبي للاستثمارات يستهدف تنفيذ الالتزام القانوني دون التعيق إلى المفاضلة بين عناصر الاستثمار بما يحقق أكبر إفادة ممكنة لهيئات التأمين .

٨/١/٣ تتميز استثمارات قطاع التأمين بأنها استثمارات طويلة الأجل خصصاً فيما يتعلق بأعمال تأمينات الحياة ، مما يمكن أن يسهم في تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من ذلك فقد لوحظ انخفاض إنتاجية قطاع التأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة في تأمينات الحياة مقارنة بالتأمينات العامة .

٩/١/٣ تعتمد هيئات التأمين على الأساليب التقليدية للتحليل المالي في تقييم نتائج أعمالها واستثماراتها الأمر الذي يترتب عليه إبراز نتائج الأعمال في صورة نسب مئوية توضح مدى الزيادة أو النقص دون تحقيق إفادة تذكّر في ترشيد القرارات الإدارية في مجال الاستثمار أو المفاضلة بين القنوات المختلفة من حيث العائد أو المخاطرة أو غيرها .

١٠/١/٣ تتأثر نتائج أعمال قطاع التأمين بانخفاض العائد على استثماراتها خصوصاً في الظروف الاتكماشية ، مما يترتب عليه زيادة الضغوط الأجنبية لهيئات إمدادة التأمين على السوق الرطنية والحد من قدرتها التعاقدية على مستوى العمليات المباشرة ، واتفاقيات إعادة التأمين .

١١/١/٣ تستهدف الشركات الأجنبية توجيه استثماراتها فيما يجنبها المخاطرة ويحقق لها أكبر عائد ممكن . مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الالتزام بما يتجاوز الحدود المتعارف عليها في قطاع التأمين ، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها وقد يمتد إلى الإضرار بحقوق حملة الوثائق .

١٢/١/٣ تتفاوت نسبة السيولة في هيئات التأمين وتتنذبذب دون تحديد نسب يمكن الاسترشاد بها ، وقد يترتب على انخفاض نسبة السيولة مشاكل تسيء في نتائجها إلى قطاع التأمين ، كما أن زيادة النسبة يترتب عليه ضياع العائد الممكن تحقيقه من استثمار الأموال العاطلة وحرمان المشروعات الاقتصادية من الحصول على التمويل اللازم لتحقيق الأهداف التنموية المستهدفة .

١٣/١/٣ يمكن لهيئات التأمين ترشيد قرارات الاستثمار إذا تمت دراسة التوزيع النسبي للالتزام القانوني بأسلوب علمي ، وقد ترك المشرع مرونة كافية للقرار الإداري بحد أدنى ١٥٪ من حجم الأموال المستثمرة وقد يصل الحد الأقصى إلى ما يزيد عن ٥٠٪ من هذه الأموال .

#### ثانياً : التوصيات

١/٢/٣ يوصي الباحث بضرورة دراسة الظروف الاقتصادية ومحاولة الاستفادة من الأساليب العلمية المتطورة في التنبؤ لترشيد قرارات الاستثمار في قطاع التأمين تفادياً للنتائج السلبية .

٢/٢/٣ يجب أن تعمل هيئات التأمين على دراسة فترات الاستثمار والمفاضلة بينها وتوزيع استثماراتها بأسلوب يضمن توازن قدر من المرونة بحيث يمكنها تفادي النتائج السلبية المتوقعة وضمان الحصول على الربحية الملائمة مع الحفاظ على الأموال وتجنب المخاطرة .

٣/٢/٣ يرى الباحث أن هيئات التأمين عليها أن تعمل على دراسة مخاطر الاستثمار محاولة لتجنب المخاطرة التي يمكن أن تحدث آثاراً عكسية تضر بحقوق حملة الوثائق في المدى الطويل ، وفي ذات الوقت عليها أن تعمل على إعادة النظر في أساليب الاكتتاب والتسعير ضماناً لانتقاء المخاطر والحصول على المقابل المادي الملائم .

٤/٢/٣ يوصي الباحث أن يهتم قطاع التأمين بالدراسات الاقتصادية المحلية والعالمية في محاولة للوقوف على طبيعة السوق والتنبؤ بالمدورات الاقتصادية لاتخاذ الإجراءات التي تضمن تجنب الآثار

السلبية على أموال هيئات التأمين حفاظاً على حقوق أصحاب المشروع وحملة الوثائق وضماناً لاستمرارية المقدرة المالية لهيئات التأمين باعتبارها الأساس للثقة في التعامل مع العملاء .

٥/٢/٣ يجب أن تهتم الإدارة في قطاع التأمين بمتابعة ودراسة التطورات المتلاحقة في القطاعات الصناعية والتجارية ومحاولة اكتشاف وتحليل المخاطر المحيطة بها وصولاً إلى تقديم الحماية التأمينية اللازمة بما يتناسب وطبيعة الخطر تحقيقاً للدور المأمول من قطاع التأمين .

٦/٢/٣ يرى الباحث أن تراكمات الأموال لدى هيئات التأمين يمكن أن تكون مصدراً هاماً لتسويل المشروعات الاستثمارية ، كما أنها تعتبر من أهم مصادر تدفقات الأموال لهيئات التأمين عن طريق العائد على استثماراتها ، وبالرغم من التوزيع النسبي التشريعي غير أن جزءاً ضخماً من هذه الأموال يمكن أن يخضع في توجيهه واستثماره إلى القرارات الإدارية ومن ثم فإن ترشيدهم القرارات الاستثمارية في قطاع التأمين أصبح ضرورة يصعب التغاضي عنها .

٧/٢/٣ يرى الباحث أن ترشيدهم القرارات الاستثمارية في هيئات التأمين يجب أن يحظى بالعناية الكافية على نفس مستوى الأهمية مع القرارات التأمينية الأخرى ضماناً للحصول على أكبر عائد ممكن مع تجنب المخاطرة وتحقيق المرونة في التسويل .

٨/٢/٣ يرى الباحث أن تصود الإنتاج في تأمينات الحياة يمكن أن يؤثر على كفاءة هيئات التأمين ، ومن ثم فإننا نوصي بضرورة أن تبدل شركات التأمين وهيئات الإشراف ، الرقابة بالتنسيق فيما بينها للقيام بتوضيح المفهوم الصحيح للمواطنين في محاولة اجتذابهم واقتناعهم بالتأمين على الحياة . ويؤكد الباحث أنه يمكن تحويل سوق التأمين نحو التأمين على الحياة بما يحقق إفادة عامة في تغطية المخاطر وزيادة تدفقات الأموال لهيئات التأمين مما يزيد من قدرتها على التسويل والاستثمار .

٩/٢/٣ يرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من نتائج استخدام النماذج الرياضية والإحصائية في ترشيدهم قرارات الاستثمار في هيئات التأمين بما يترتب عليه إمكانية التنبؤ بالنتائج المترتبة واتخاذ الأساليب الممكنة لمعالجة الاحتمالات بأقل خسارة ممكنة ، وما يضمن تحقيق أكبر ربح ممكن لهيئات التأمين .

١٠/٢/٣ يرى الباحث أن يهتم قطاع التأمين بالتنسيق مع الجهات الإدارية الأخرى على دراسة المشروعات الاستثمارية في القطاعات الأخرى بما يترتب عليه تطوير السوق المحلية ضماناً لنجاح هذه

المشروعات . ويرى الباحث أن تحقيق التقدم في المجالات الاقتصادية والاستثمارية يجانب أنه يمثل عوامل جذب لاستثمارات أموال هيئات إعادة التأمين فإنه يحقق إفادة للشركات المباشرة في اتفاقيات إعادة التأمين .

١١/٢/٣ يوصي الباحث بضرورة أن تعمل هيئات الإشراف والرقابة على التدخل في توزيع استثمارات شركات التأمين الأجنبية العاملة في الدولة بما يترتب عليه تخفيض نسبة الالتزام وزيادة قدراتها على الوفاء بالتزاماتها .

١٢/٢/٣ يوصي الباحث أن تعمل هيئات الإشراف والرقابة على دراسة سوق التأمين مع تناول المتغيرات الداخلية والخارجية للشركات وربط كل منها بالظروف الاقتصادية وصولاً إلى تحديد نسبة مقبولة للسيولة والمدى الذي يتسبب فيه بتذبذب هذه النسبة كحد أدنى وحد أقصى ضماناً لحماية هيئات التأمين من ضياع فرصة الحصول على الثمالة ومجنباً لمشاكل انخفاض السيولة والوفاء بالتزامات والمطالبات .

١٣/١/٣ يوصي الباحث بإنشاء إدارة للاستثمار في شركات التأمين تشغلها كوادر فنية من المتخصصين المتميزين في أعمال التأمين ويقترح الباحث أن يكونوا من العاملين بالشركة لفترة لا تقل عن خمسة عشر عاماً في النواحي الفنية التأمينية ويتم تدريبهم وتأهيلهم بما يتناسب والمهمة الجديدة . وتعمل الإدارة المقترحة إنشاؤها وبالتنسيق مع الإدارات الأخرى على دراسة السوق والمفاضلة بين قنوات الاستثمار بحيث يمكن ترشيد القرار الاستثماري بما يعود بأكبر نفع ممكن على هيئات التأمين .

ويرى الباحث أنه يمكن المبادرة بإنشاء هذه الإدارة في وزارة الاقتصاد والتجارة تكون مهمتها التنسيق بين الشركات ومجميع الأموال وتقديم دراسات الجدوى للمشروعات الزرع إنشاؤها للشركات مرفق بها تحليل علمي للاتجاهات المتوقعة . ويتم مناقشتها على مستوى جميع الشركات . ومن ثم يمكن لقطاع التأمين مجميع أمواله واستثمارها في خطة التنمية بإقامة مشروعات متميزة تضمن استمرارية تدفق رؤوس الأموال . الأمر الذي يترتب عليه دفع عجلة التنمية الاقتصادية وضمان المقدرة المالية لهيئات التأمين .



هوامش البحث

١ - أحمد شكري الحكيم ، (١٩٧١) ، "التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ص ٤٦ .

2 - Joseph B. Maclean, "Lize Insurance" , Six Edition,  
MC Graw-Hill Book, Company, New York, P. 220.

٣ - "إحصاء التأمين السنوي" ، (١٩٨٨) ، الإدارة المركزية للإحصاء ، وزارة التخطيط ، أبوظبي . جداول الحياة من ٨٥ إلى ٨٨ صفحات من ١٤١ إلى ١٤٤ ، جداول التأمينات العامة من ٨٩ إلى ١٠٢ ، صفحات من ١٤٧ إلى ١٦٢ .

٤ - سعد السعيد عبد الرازق ، (١٩٨١) ، "ترشيد قرارات وسياسات إصدار وثائق تأمينات الحياة ذات الطابع الاستثماري باستخدام الأساليب الكمية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ص ٣٧ .

٥ - راجع :

- معروض حسن حنين ، دكتور ، (١٩٩٠) ، "ظاهرة انخفاض الطلب على التأمين على الحياة في دولة الكويت دراسة تحليلية" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد الثاني والستون ، ص ٢٠٢ .

- أحمد دهب محمد ، (١٩٧٤) ، "الابتكار في سياسات التصديق" ، الحارس ، العدد ٣٠ ، ص ٢٢ .

- محي الدين المراني ، (١٩٨٤) ، "التأمين بين التحريم والإباحة" ، الحارس ، العدد ٦١ ، ص ٦ .

٦ - راجع :

- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٦) ، "الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية" ، دار القلم ، الكويت ، ص ٢٠٥ .

- أحمد شكري الحكيم ، (١٩٧١) ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢ .

- عثمان حجازي ، (١٩٨٤) . هل تسمى صناعة التأمين العمود الذي تقوم به \* ،  
الحارس ، العدد ٦٠ ، ص ٣٣ .
- ٧ - القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات وكلاء التأمين بدولة الإمارات  
العربية المتحدة ، م ٤١ .
- ٨ - راجع :  
- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٧) . \* إدارة وتنظيم منشآت التأمين \* ،  
دور النظم ، الكويت ، ص ٣٠٥ .  
- محمود عساف ، دكتور ، (السنة غير مبيّنة) ، \* إدارة المنشآت المالية البنوك  
ومنشآت التعمير الدولية ومنشآت التأمين والبرصات \* ، مكتبة عين شمس ،  
القاهرة ، ص ٦٤ .  
- \* قرارات وتوصيات المؤتمر العام السابع عشر للاتحاد العام العربي للتأمين \* ، (٢٩) -  
١٩٨٨/٥/٣١ ، مجلة التأمين العربي ، دمشق ، ص ٥٠ .  
- سعد عبد الخالق ، (١٩٧٦) ، \* مظاهر الاستثمار في إعادة التأمين \* ، الحارس ،  
العدد ٢٨ ، ص ٣٧ .  
- علي محمد كامل ، (١٩٧٦) ، \* أهمية الاستثمار الكف في شركات التأمين  
وإعادة التأمين \* ، الحارس ، العدد ٣٩ ، ص ٥ .
- ٩ - راجع :  
- التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين ، (١٩٨٧) ، وزارة الاقتصاد والتجارة ،  
أبوظبي ، ص ٢٠٠ .  
- التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين ، (١٩٨٥) ، وزارة الاقتصاد والتجارة ،  
أبوظبي ، ص ٦٩ .  
10 - Rollin H. Simonds, ( 1963 ) " Safty Management " ،  
Richard D. Irwin, Inc. Illinois , P. 79.

١١ - راجع :

- عادل عبد الحميد عز ، دكتور ، (١٩٦٧) ، " حسابات التأمين " ، مذكرات منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ص ٤٥ .
- أحمد سالم ، (١٩٧٥) ، " حول الرقابة على صناعة التأمين في الدول النامية " ، الحارس ، العدد ٣٥ ، ص ٣٢ .
- كمال الدين علي محمد ، دكتور ، (١٩٨٣) ، " المحاسبة في شركات التأمين " ، الطبعة الثالثة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ص ٢٣٣ .

١٢ - راجع :

- " تقرير عن سوق التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، (١٩٨٨) ، مجلة التأمين العربي العدد التاسع عشر ، السنة السادسة ، الاتحاد العام العربي للتأمين ، دمشق ، ص ٢١ .
- أحمد فؤاد عبد الحليم ، (١٩٧٤) ، " بعض الظواهر العامة المميزة لسوق التأمين البريطاني " ، الحارس ، العدد ٣٠ ، ص ٤٠ .
- علي محمد كامل ، (١٩٧٩) ، " المنافسة الضارة في مجال تأمينات الحياة الجماعية " ، الحارس ، العدد ٥١/٥٠ ، ص ١٥ .

١٣ - راجع :

- عبد المجيد جنيبة ، دكتور ، (١٩٩٠) ، " المؤسسة الصناعية بأبوظبي والتنمية الصناعية بدولة الإمارات العربية المتحدة " ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد ٤٠ ، ص ٧٠ .
- بكري جميل الناصر ، دكتور ، (١٩٨٦) ، " متغيرات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، مجلة العلوم الإدارية والسياسية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد الثاني ، ص ١٧٠ .

١٤ - راجع :

- فكري رزق ، (١٩٨٤) ، " هيئة تأمين على الاستثمارات الدولية أما حان الوقت لإنشائها ؟ " ، الحارس ، العدد ٦١ ، ص ٤٧ .

- عبد الرهاف حميد راشد ، (١٩٨٦) ، "التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة" ، مجلة غرفة التجارة والصناعة ، أبرطبي ، العدد ١٦٩ ، ص ٤٥ .
- عبد الله حمد المعجل ، دكتور ، (١٩٨٧) ، "التنمية الصناعية كمدخل للتنمية الشاملة في الخليج العربي" ، التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد السادس ، ص ١٥٧ .

١٥ - راجع :

- أحمد محمد سليمان ، (١٩٧٩) ، "اللامح الدورية لإيراجية الاكتتاب وارتباطها بالدورة الاقتصادية" ، الحارس ، العدد ٥١/٤ ، ص ٤٠ .
- أحمد سامي عثمان - دكتور ، (١٩٨٥) ، "العلوم الحاسبية معدلة بتغيير الأسعار فاعلية استخدامها في المجالات الإدارية" ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، ص ٢٥٩ .

١٦ - راجع :

- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٧) ، "إدارة وتنظيم منشآت التأمين" ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .
- فريد زكي ناشد ، (١٩٨٢) ، "التخطيط والإدارة" ، الحارس ، العدد ٥٦ ، ص ٢٤ .
- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٦) ، "الخطر والتأمين" ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .
- محمد مصطفى ، (١٩٨٢) ، "أهمية إعادة التأمين بالنسبة للسوق المباشرة" ، الحارس ، العدد ٥٧ ، ص ١٦ .

١٧ - راجع :

- محمد سمير سرحان ، (١٩٧٤) ، "مشكلة التوقف عن سداد الأقساط في تأمينات الحياة" ، الحارس ، العدد ٣٠ ، ص ٤٣ .
- شريف سنبل ، (١٩٨٤) ، "التأمين البحري وحرب الخليج" ، الحارس ، العدد ٦١ ، ص ٥٢ .

١٨ - راجع :

- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٧) ، "الإشراف والرقابة على شركات التأمين الواقع الخليجي والممارسة الغربية" - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ص ٢٣ .

- سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، "إدارة وتنظيم منشآت التأمين" ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

- يحيى علي عبد الغفار ، (١٩٨٨) ، "الإشراف والرقابة على إعادة التأمين" ، الحارس ، العدد ٦٩ ، ص ٣٦ .

١٩ - التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين ، (١٩٨٧) - وزارة الاقتصاد والتجارة ، أبو ظبي ، ص ٥١ .

٢٠ - راجع :

- فريد ناشد ، (١٩٨٢) ، "الخطر وإعادة التأمين" ، الحارس ، العدد ٥٧ ، ص ٢٨ .

- سعد السعيد عبد الرازق ، دكتور ، (١٩٩٠) ، "التكتلات الاقتصادية وأثرها على إعادة التأمين في الدول النامية دراسة تحليلية مقارنة" ، ندوة الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٢٧ .

٢١ - راجع :

- حسين العماش ، دكتور ، (١٩٨٧) ، "دور القطاع الخاص في استثمارات التكامل العربي نظرة شمولية" ، التعاون ، العدد السادس ، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ص ١٧٣ .

- عبد اللطيف عبود ، (١٩٨٨) ، "تكامل طاقات إعادة التأمين العربية - الضرورة والإمكانية" ، مجلة التأمين العربي ، العدد الثامن عشر ، دمشق ، ص ٤٠ .

٢٢ - تنص م ٤١ من ق ٩ لسنة ١٩٨٤: "... يجب على كل شركة تأمين أن تودع في أحد

المصارف العاملة في الدولة وديعة كضمان لقيامها بالتزاماتها .....\* وجدد القانون ٢ مليون درهم لفرع الحياة وتكوين الأموال . ومليون درهم لكل فرع آخر بحد أقصى ٥ مليون درهم إجمالي . يمكن زيادتها بقرار من الوزير المختص .

٢٣ - تنص م ٤٢ من ق ٩ لسنة ١٩٨٤ على ضرورة الاحتفاظ بأموال تساوي على الأقل الاحتياطي الحسابي للعقود المبرمة وتوجب م ٤٥ على أن يحتفظ بأموال لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالي الأقساط المحصلة لبعض الفروع كالحريق والحوادث الشخصية .

وتنص م ٤٢ من ق ٩ لسنة ١٩٨٤ \* ... ويجب على الوزارة أن تطلب من الشركة تكملة الوديعة إذا نقصت عن الحد المقرر قانوناً بسبب هبوط قيمة الأسهم أو السنوات أو المقارنات .... \*

٢٤ - راجع القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ .

٢٥ - بلغ عدد الشركات العاملة بالدولة ٥٦ شركة منها ١٧ شركة وطنية ، ٣٩ شركة أجنبية بعد تطبيق القانون الاتحادي رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ وفي نهاية ١٩٨٧ ، راجع التقرير السنوي عن نشاط قطاع التأمين ، ١٩٨٧ ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، أبوظبي ، ص ١٤ .

٢٦ - راجع - سلامة عبد الله سلامة ، دكتور ، (١٩٨٧) ، \* إدارة وتنظيم منشآت التأمين \* ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

- أحمد سالم ، (١٩٨٣) ، \* التمر الاقتصادي والتأمين في دول جنوب شرق آسيا \* ، الحارس ، العدد ٥٨ ، ص ٢٢ .

٢٧ - راجع : - أحمد دهب محمد ، (١٩٧٥) ، \* إدارة شركات التأمين في البلاد النامية \* ، الحارس ، العدد ٢٣ ، ص ٤٤ .

- علي كامل ، (١٩٨٣) ، \* رسم سياسة استثمارية لأموال شركة إعادة التأمين \* ، الحارس ، العدد ٥٩ ، ص ٢٠ .

٢٨ - راجع :

- المواد من ٤٧ إلى ٦٦ من ق ٩ لسنة ١٩٨٤ . مرجع سابق .

- القرار الوزاري رقم ١٩٨٤/٣٢ . مرجع سابق .

٢٩ - منير محمود سالم . دكتور . وآخر . ( ١٩٨٠ ) . " دراسات في المحاسبة الإدارية " . دار

المجمع العلمي بجلدة . ص ١٧٩ .

٣٠ - راجع :

- سمير رياض هلال . دكتور . وآخرين . ( ١٩٨٧ ) . " دراسات في المحاسبة

الإدارية " . الطبعة الأولى . دار القلم . دبي . ص ٣٢٧ .

- علي محمد كامل . ( ١٩٧٦ ) . الأمان المالي في شركات التأمين على الحياة من

وجهة النظر الاكتوارية " . الحارس . العدد ٣٩ . ص ٤٠ .

٣١ - محمد عباس حجازي . دكتور . " المحاسبة الإدارية " مكتبة عين شمس . القاهرة . ص

٢٧٦ .

٣٢ - محمود السيد الناصي . دكتور . وآخر . ( ١٩٨٨ ) . " المنهج المحاسبي في شركات

الأموال " . دار القلم . دبي . ص ٢٤٨ .

٣٣ - المقصود بالقطاع الوطني هو شركات التأمين الوطنية والمؤسسة داخل الدولة . أما القطاع

الأجنبي فهي الشركات الأجنبية العاملة بالدولة سواء كانت شركات أو خروج لشركات

مركزها الرئيسي خارج الدولة .

٣٤ - مجدي حبيب مفار . دكتور . ( ١٩٨٣ ) . " مجتمعات التأمين العربية ووسائل

تدعيمها " . الحارس . العدد ٥٩ . ص ١٥ .

35 - Hamdy A. Taha , ( 1982 ) , " Operations, Research-

An Introduction " , Third Edition, Collier

Macmillan Publishers, London, P. 581.

٣٦ - راجع :

- محمد العربي أحمد . دكتور . ( ١٩٨٦ ) . " ترشيد مصادر الأموال واستخداماتها

كمدخل لتحسين كفاءة الأداء في المنظمات الاقتصادية " . مجلة كلية التجارة .

جامعة صنعاء . العدد السادس . ص ٤٣ .

- علي مدكور ، (١٩٧٧) ، " التضخم وصناعة التأمين " ، المحارس ، العدد  
٤٤/٤٣ ، ص ٤٨ .

٣٧ - تركي ابراهيم سلطان ، دكتور ، (١٩٨٤) ، " التحليلات الكمية في اتخاذ القرارات " ،  
عمادة شئون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ص ٥ .

٣٨ - راجع :

Taro Yamane, ( 1973 ), " Statistics-An-Introductory  
Analysis " , Third Edition , Harper & Row , New York,  
P. 383.

- أحمد عبادة سرحان ، دكتور ، وآخرين ، (١٩٧٠) ، " تحليل الارتباط والارتباط  
في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية " ، مكتبة عين شمس ،  
القاهرة ، ص ٤٧ .

39 - Taro Yamane , Op. Cit. P. 901.

40- Taro Yamane, Ibid. P. 451.